الأمم المتحدة

A/58/423

الجمعية العامة

Distr.: General
8 October 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٥٢ (أ) من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

المحيطات وقانون البحار

عملية منتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة: مقترحات بشأن الطرائق

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أهم التطورات المتعلقة باستحداث عملية منتظمة لتقييم حالة البيئة البحرية تستفيد من عمليات التقييم الجارية. وينصب الاهتمام على الخطوات اللازم اتخاذها لإعداد الترتيبات الضرورية لهذه العملية. ويُقدم هذا التقرير استجابة للفقرة ٤٥ من قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يقوم بإعداد مقترحات بشأن الطرائق اللازمة لإنشاء عملية منتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة بالاستفادة، في جملة أمور، من أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملا بمقرر مجلس الإدارة ١٣/٢١

* قُدم هذا التقرير بعد الموعد المحدد ليتسنى تبيان نتائج الاجتماع المشترك بين الوكالات الذي انعقد في مقر اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بباريس يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

131103 131103 03-55018 (A)

الصـــادر فـي شباط/فبراير ٢٠٠١، مع مراعاة الاستعراض الذي أنجزه مؤخرا فريـــق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، وتقديم هذه المقترحات إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية. والغرض من هذا التقرير أمران هما: (أ) تزويد الدول باستعراض للمعلومات المتاحة والعمل المُنجز في عملية التقييـــم العـالمي للبيئـة البحريـة، و (ب) تيسـير المناقشات بشأن استحداث عملية منتظمة لتقييم حالة البيئة البحرية فيما بين جميع أصحاب المصلحة. ويثير التقرير أيضا قضايا ينبغي التطرق إليها من أجل استحداث عملية فعالة تكون ذات جدوى وفعالية عملية تامة. ويتضمن هذا التقرير معلومات عن مصـادر المقترحـات لعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية وكذلك عن غيرها من عمليات التقييم البيئية. ويعكس التقرير أيضا المناقشات التي جرت بشأن عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية في مقر اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بباريس يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٣	٤
ثانيا –	معلومات أساسية	٤-١٩	٤
	ألف – تقييم حالة البيئة البحرية: تعريف	٦-٧	٥
	باء – الإطار القانوني لإحداث عملية منتظمة لتقييم البيئة البحرية	٨-١٤	٦
	جيم – الخطوات المتخذة لإنشاء عملية عالمية لتقييم البيئة البحرية	١٥-١٦	٨
	دال – برامج التقييم الحالية على الصعيدين العالمي والإقليمي	١٧-١٨	٩
	أوجه الاختلاف بين العملية العالمية المتوخاة لتقييم البيئة البحرية العالمية والتقييمات الحالية	١٩-٢٠	١٠
ثالثا –	الردود الواردة على طلب تقديم المقترحات المتعلقة بالطرائق	٢١-٢٣	١١
رابعا –	المسائل التي يتعين النظر فيها فيما يتعلق بإنشاء عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية والخطوات الرامية إلى إنشائها	٢٤-٤٩	١٢
	ألف – المسائل التي يتعين النظر فيها	٢٤-٤٤	١٢
	١ – النطاق	٢٥	١٣
	٢ – الإطار العام	٢٦-٣١	١٣
	٣ – مخطط العملية	٣٢-٣٥	١٤
	٤ – استعراض النظراء	٣٦	١٥
	٥ – الأمانة العامة/الترتيبات المؤسسية	٣٧-٣٨	١٥
	٦ – بناء القدرات	٣٩	١٦
	٧ – التمويل	٤٠-٤٤	١٧
	باء – الخطوات التي يلزم اتخاذها لتأسيس عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية	٤٥-٤٨	١٨
	جيم – الخطوات التي يلزم اتخاذها من قبل المنظمات الدولية	٤٩	٢٠
خامسا –	الاستنتاجات	٥٠	٢١
المرفقات			
الأول –	برامج التقييم الحالية		٢٤
الثاني –	موجز عن الردود الواردة بشأن المقترحات المتعلقة بطرائق التقييم البحري العالمي		٣٩
الثالث –	مقترح فريق الخبراء المشترك المعنى بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية بشأن عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية		٦٣
الرابع –	نهج الشراكة النموذجي للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية الذي ينتهجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة		٦٤

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٤٥ من قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧[(١)] ، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، والبرامج والوكالات والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وهي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وسائر المنظمات الحكومية الدولية المختصة والمنظمات غير الحكومية المعنية، بإعداد مقترحات بشأن الطرائق اللازمة لإنشاء عملية منتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة بالاستفادة، في جملة أمور، من أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملا بمقرر مجلس الإدارة ١٣/٢١، مع مراعاة الاستعراض الذي أنجزه مؤخرا فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، وأن يقدم هذه المقترحات إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها، بما في ذلك مقترحاته بشأن احتمال عقد اجتماع حكومي دولي.

٢ – وعملا بالقرار المذكور أعلاه، بعثت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية برسائل إلى الدول الأعضاء وجميع المنظمات الدولية والوكالات والبرامج المعنية، خاصة تلك المذكورة بالتحديد في القرار، والمنظمات العالمية والحكومية الدولية والإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ملتمسة فيها موافاتها بمقترحات بشأن الطرائق اللازمة لإنشاء عملية منتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة، بما فيها الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية. وقد تلقت رسائل من مصادر بلغ مجموعها ٤٦ (انظر المرفق الثاني من هذا التقرير للاطلاع على موجز لهذه الردود).

٣ – ويعكس هذا التقرير أيضا البعض من المناقشات التي جرت بشأن عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية في مقر اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بباريس يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣[(٢)].

ثانيا – معلومات أساسية

٤ – ”لو لم يكن البحر لكانت الأرض مجرد كوكب آخر صغير لا حياة فيه، وجزيرة أخرى هائمة في فضاء كأنه محيط مظلم لا حد له“[(٣)]. لكن حالة محيطات العالم وبحاره آخذة في التدهور. وما زال التقدم المحرز في الحد من الإضرار بالبيئة البحرية في بعض المناطق

محدودا بالمقارنة مع وتيرة التدهور ونطاقه. وتقتضي إدارة البيئة البحرية بنجاح التصدي لتحديات عديدة تختلف عن تحديات البيئة اليابسة تماما. فالمحيطات متداخلة طبيعيا، وليست لها مؤشرات مرئية واضحة مثبتة على سطحها لتعكس حالتها البيئية، وهو ما يمكن أن يساعد واضعي سياسات المعونة في ما يبذلونه من جهود على الصعيدين الوطني والدولي لحفظ الموارد البحرية وحمايتها واستغلالها بصورة مستدامة. وفي حين قام البعض من الدول والمنظمات الإقليمية بعمليات تقييم إقليمية، فإن ما يلزم هو نظرة شاملة ''منتظمة'' تضم مختلف عمليات التقييم الإقليمية بعضها إلى بعض، اعتمادا على العلم وتلبية لاحتياجات واضعي السياسات من المعلومات الموثوقة عن حالة البيئة البحرية العالمية تمكنهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب[٤].

٥ - وثمة إدراك بدأ يتضح بأنه لا مجال لمعالجة المشاكل القطاعية والأزمة الأعم كل بمعزل عن الآخر. فهي مترابطة بصورة متشعبة سواء فيما بينها أو مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث على اليابسة. وبدأت قرارات السياسات العامة وبرامج البحث والتدبير كلها تتخذ نهجا أكثر شمولية. وأصبحت العلاقة بين عمليات التقييم السليمة علميا للبيئة البحرية والقرارات المدروسة لتدبير هذه البيئة البحرية وحمايتها والحفاظ عليها علاقة واضحة. وغدت عمليات التقييم المنتظمة ضرورية بصورة متزايدة بالنظر إلى الطابع العابر للحدود الذي يتسم به البعض من المصاعب المؤثرة في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للسكان. ولهذا السبب قررت الدول أن ثمة حاجة إلى شكل جديد للتقييم المتكامل يكون ذا نطاق عالمي؛ شاملا من حيث القضايا التي يشملها؛ ومنتظما ودائما؛ ويستخدم جميع عمليات التقييم الحالية ويضمها، مع التركيز على الأسباب والنتائج الاجتماعية الاقتصادية لتدهور البيئة البحرية.

ألف - تقييم حالة البيئة البحرية: تعريف

٦ - يقدم فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية[٥] لحماية البيئة البحرية[٦]، في ''المبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات تقييم حالة البيئة البحرية'' التي وضعها، تعريفا لمفهوم تقييم البيئة البحرية على أنه ''جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها بغرض تقييم نوعية المناطق البحرية''. ويضيف القول إن الأمر يختلف عن التقييم التقليدي للأثر البيئي الذي يُجرى لدراسة آثار تطور مقترح ما في البيئة. بل هو عملية شاملة تنطوي على جمع معلومات فيزيائية وكيميائية وبيولوجية موثوق بها لتقييم أثر أنشطة الإنسان في ظل تغير مكاني وزماني ما.

٧ - وتتسم عمليات التقييم هذه بالأهمية لأنها يمكن أن تتيح أساسا ومنطقا علميين للسياسات العامة ووضع خطط إدارية متكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية[٧]. وتقارير التقييم وثائق تجمع بين توفير المعلومات وعرض النتائج وتقديم التوصيات لاتخاذ إجراءات في أعمال المستقبل. ويمكن استخدامها كوسيلة لتكوين آراء عن نوعية البيئة المعنية، وفي هذا السياق، فإن أكثر المعلومات فائدة ستكون تلك المرتبطة بالتغيرات الحاصلة في الملامح الطبيعية للبيئة ونتائج هذه التغيرات.

باء - الإطار القانوني لإحداث عملية منتظمة لتقييم البيئة البحرية

٨ - **اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢** - سلم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (استكهولم، ١٩٧٢)، في التوصيات التي أصدرها بشأن التلوث البحري، بأوجه القصور التي تعتري الأنظمة القائمة، وأكد الحاجة إلى اتخاذ نهج أكثر شمولا لحماية البيئة البحرية من جميع أشكال التدهور. وتمثل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لا سيما الأحكام الواردة في الجزء الثاني عشر من الاتفاقية، المحاولة الأولى لإنشاء إطار عام لنظام قانوني يحدد على أساس عالمي التزامات الدول ومسؤولياتها وسلطاتها في جميع شؤون حماية البيئة البحرية. وتعد الاتفاقية بمثابة إطار توحيدي لعدد متزايد من الاتفاقات الدولية الأكثر تفصيلا بشأن حماية البيئة البحرية واستغلال الموارد البحرية وحفظها وإدارتها. وهي تنص على التفاعل بصورة حيوية مع تلك الاتفاقات من خلال دعوة الدول جميعها إلى مواءمة تدابيرها الوطنية، ووضع قواعد عالمية وإقليمية، والقيام بصورة دورية حسب الاقتضاء بإعادة النظر في هذه المجموعة من النصوص القانونية. وتنص المادة ١٩٢ من الاتفاقية على أن الدول ملزمة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. وهذا الالتزام الأساسي الشامل يجسد تحولا جذريا عن النهج المجزأ الذي كان مستخدما في السابق لتناول موضوع حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

٩ - وتنص المادة ٢٠٠ على تعهد الدول بأن تشارك مشاركة نشطة في البرامج الإقليمية والعالمية الهادفة إلى تقييم طبيعة ونطاق التلوث البحري أو تدهور البيئة البحرية. وفيما يتعلق ببناء القدرات، تسلم المادة ٢٠٢ (ج) بضرورة تقديم المساعدة إلى الدول النامية في إعداد التقييمات البيئية. وتدعو المواد من ٢٠٤ إلى ٢٠٦، التي تتناول رصد مخاطر تلوث البيئة وتقييم آثاره، الدول إلى السعي إلى ''ملاحظة وقياس وتقييم وتحليل مخاطر تلوث البيئة البحرية أو آثاره بواسطة الطرق العلمية المعترف بها''. ويمثل ربط حقوق الدول السيادية في استغلال مواردها الطبيعية بالتزامها بحماية البيئة في المادة ١٩٣ تمهيدا لمفهوم التنمية المستدامة[٨].

١٠ - يمثل **الجزء الثالث عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار** المتعلق بـ ''البحوث العلمية البحرية'' اعترافا بكون العلم أساسا لمعرفة البيئة البحرية وبضرورة تعاون الدول من أجل إجراء البحوث العلمية البحرية.

١١ - **الفصل السابع عشر من جدول أعمال القرن ٢١** - جاء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ فزاد من تطوير نظام حماية البيئة البحرية وصونها بالاستفادة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويتناول الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ ''حماية المحيطات وكل أنواع البحار، بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة، والمناطق الساحلية، وحماية مواردها الحية وترشيد استغلالها وتنميتها''. وتؤكد الفقرة ١٧-١ من الفصل ١٧ مجددا أن اتفاقية عام ١٩٨٢ ''تحدد حقوق الدول والتزاماتها وتكفل الأساس الدولي الذي يُستند إليه في توفير الحماية للبيئة البحرية والساحلية ومواردها وفي تنميتها بصورة مستدامة''. وانبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مبادئ هامة[٩]، لا سيما مبدأ النهج التحوطي المسلم به الآن على نطاق واسع. ويوفر النهج الذي يستند إلى مراعاة النظم الإيكولوجية في الاستخدام المستدام للبيئة ومواردها، الوارد ضمنا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والموضح بدقة في جميع أجزاء جدول أعمال القرن ٢١، أساسا رشيدا لتقييم آثار الأنشطة على البيئة البحرية وطريقة تفاعلها مع الأنشطة الأخرى.

١٢ - وأدخل الفصل ١٧ مصطلحات جديدة: إذ حل محل مصطلح ''التلوث'' مصطلح ''التدهور'' الذي يشمل جميع الآثار الضارة الناجمة عن التعديل الناتج عن النشاط البشري لخصائص البيئة الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية، فضلا عن الآثار البيئية للتكنولوجيا (انظر A/49/631، الفقرة ٧٥). ويقر الفصل ١٧ بأنه لا بد للدول لتحقيق هدف حماية البيئة البحرية وحفظها من أن تطبق نُهجا وقائية وتحوطية وتوقعية؛ وأن تكفل تقييما مسبقا للأنشطة التي قد تنجم عنها آثار ضارة كبيرة على البيئة البحرية؛ وأن تدمج حماية البيئة البحرية في السياسات العامة ذات الصلة بالبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وأن تضع حوافز اقتصادية لتطبيق تكنولوجيات نظيفة وغيرها من الوسائل التي تتسق مع استيعاب التكاليف البيئية، من قبيل مبدأ تحميل الملوث كلفة التلوث، وذلك من أجل تجنب تدهور البيئة البحرية؛ وتحسين مستويات معيشة السكان الساحليين، لا سيما في البلدان النامية، حتى يتسنى الإسهام في الحد من تدهور البيئة الساحلية والبحرية (الفقرة ١٧-٢٢).

١٣ - **المنظمات والصكوك العالمية والإقليمية** - ينص عدد من المعاهدات والصكوك الأخرى المعتمدة قبل اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وبعدها على إجراء تقييمات بحرية، مما يشكل إسهاما في الإطار القانوني للتقييم البحري العالمي. فعلى سبيل المثال تقتضي

اتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية لعام ١٩٧١ إجراء تقييمات حتى يتسنى للدول تعيين الأراضي الرطبة[١٠]. وعلاوة على ذلك، تركز ولاية جاكارتا المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي التي اعتمدها المؤتمر الثاني للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ١٩٩٥ على تحديد المناطق البحرية والساحلية المحمية، ووضع المبادئ التوجيهية للإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، وأساليب التقييم السريع للتنوع البيولوجي البحري والساحلي. وقد أنيطت بعدد من المنظمات والوكالات والبرامج الدولية من قبيل الفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولايات منبثقة عن اتفاقيات مختلفة تنص على إجراء البحوث العلمية أو تبادل المعلومات أو إجراء شكل من أشكال التقييم البحري.

١٤ - وتشكل الصكوك والبرامج الإقليمية أيضا عنصرا هاما في الإطار العالمي لإجراء تقييمات البيئة البحرية. وتشمل هذه الصكوك والبرامج اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي (OSPAR)، واتفاقية حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق (اتفاقية هلسنكي)، وبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأنشطة منظومة معاهدة أنتاركتيكا، وأنشطة التقييم في القطب الشمالي، واتفاقات مصائد الأسماك الإقليمية.

جيم - الخطوات المتخذة لإنشاء عملية عالمية لتقييم البيئة البحرية

١٥ - شرعت الحكومات الوطنية في عام ١٩٩٩ في بحث سبل وضع آلية لتقييم البيئة البحرية العالمية بصورة منتظمة من أجل توفير معلومات دقيقة لصناع القرار بشأن التهديدات المحدقة بالبيئة البحرية في الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة، تحت قيادة آيسلندا. وأفضت مبادرة أخرى طرحتها آيسلندا في إطار برنامج البيئة في عام ٢٠٠١[١١]. إلى عدد من التطورات تشمل (أ) دعوة برنامج البيئة إلى عقد اجتماعات حكومية دولية في ريكيافيك للنظر في جدوى وضع آلية لتقييم البيئة البحرية العالمية واجتماعات حكومية دولية في بريمن للنظر في طرق تنفيذ عملياتها[١٢] و (ب) عقد اجتماعات حكومية دولية بشأن إنشاء عملية عالمية لتقييم البيئة البحرية من قبيل اجتماعات العملية الاستشارية غير الرسمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمناقشات التي جرت خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة تنفيذا للبندين (ب) و (ج) من الفقرة ٣٦ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة. وقد قررت الدول، خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)[١٣]، السعي إلى إنشاء عملية عالمية لتقييم البيئة البحرية تحت رعاية الأمم المتحدة. وأيدت الجمعية العامة هذا القرار في وقت لاحق في الفقرة ٤٥ من قرارها ١٤١/٥٧.

١٦ - وعلاوة على ذلك، واستجابة لقرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٣/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ والمعنون ''التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية''، صدرت في عام ٢٠٠٣ دراسة استقصائية عن التقييمات العالمية والإقليمية للبيئة البحرية والأنشطة العلمية المتصلة بها''، وذلك بالاشتراك بين المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، وشكلت هذه الدراسة مساهمة لتقييم البيئة البحرية تحت رعاية الأمم المتحدة. وتوفر الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عنها مبادئ توجيهية قيمة في إنشاء عملية عالمية لتقييم البيئة البحرية[١٤].

دال - برامج التقييم الحالية على الصعيدين العالمي والإقليمي

١٧ - رغم أن الدراسة الاستقصائية المذكورة أعلاه تكشف عدم وجود أي تقييم أو مجموعة تقييمات تستجيب للمعايير التي اقترحتها الدول للتقييم العالمي للبيئة البحرية، فإن من الممكن استخلاص معلومات مفيدة من التقييمات الحالية. وثمة نوعان من برامج التقييم التي تستحق اهتماما خاصا: برامج التقييم العالمي التي تشتمل على جزء يتعلق بالبيئة البحرية أو تتناول جانبا محددا من جوانب البيئة البحرية والتقييمات الإقليمية لحالة البيئة البحرية. ويرتبط بعض من أكثر هذه البرامج أهمية وبعض الآليات التي تدعم تنفيذها ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وترد معلومات مختارة في مرفق هذا التقرير بشأن العديد من البرامج العالمية من قبيل برنامج التوقعات المتعلقة بالبيئة العالمية، والتقييم العالمي للمياه الدولية، وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، والنظام العالمي لرصد المحيطات، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وشبكة العمل الدولية للشعب المرجانية، والنظام الإيكولوجي للألفية، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والبرنامجين الإقليميين المتمثلين في منظمة حماية البيئة البحرية لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة حماية البيئة البحرية لمنطقة بحر البلطيق، وبرامج البحار الإقليمية والهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك.

١٨ - وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى ضرورة تحسين عدد من التقييمات الوطنية والإقليمية والمواءمة بينها للإسهام في العملية العالمية لتقييم البيئة البحرية. وقد شدد فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية في مقترحات طرائق تقدم بها على أنه قد استشف من تجربته أن التقييمات الوطنية والإقليمية تفتقر عموما إلى البيانات الكافية وإلى إمكانية المقارنة اللازمة لإعداد توليف عالمي. لكن من المتوقع أن تعالج هذه المشكلة من خلال بناء القدرات ومواصلة عملية التنقيح في إطار تقييم البيئة البحرية العالمية.

أوجه الاختلاف بين العملية العالمية المتوخاة لتقييم البيئة البحرية العالمية والتقييمات الحالية

١٩ - ليس ثمة في الوقت الحالي تقييم بوسعه تحقيق ما تنشده الدول من إنشاء عملية عالمية لتقييم البيئة البحرية، فالتقييمات الحالية ليست شاملة بما فيه الكفاية وليست منتظمة ولا تركز تركيزا بحتا على البيئة البحرية. ويمكن إيجاز أوجه الاختلاف بين التقييمات العالمية الحالية والعملية العالمية لتقييم البيئة البحرية فيما يلي:

(أ) لا تركز التقييمات العالمية الحالية على البيئة البحرية بصورة محددة، وليس ثمة إلا تقييم واحد يجرى بصورة منتظمة. ورغم أن تقييم التوقعات العالمية في مجال البيئة قد وضع ليجرى بصورة منتظمة، فإنه يتسم باتساع نطاقه ويشمل جميع عناصر البيئة من أرض وهواء وماء وتنوع بيولوجي، ويكرس اهتماما محدودا للمحيطات. وبالمثل، يتسم تقييم النظام الإيكولوجي للألفية باتساع نطاقه، ولا يركز على المحيطات، ويشكل حدثا منفردا سيكتمل في عام ٢٠٠٥. ويعتبر التقييم العالمي للمياه الدولية كذلك حدثا منفردا من المقرر أن يكتمل في عام ٢٠٠٣. ولا يركز هذا التقييم تركيزا بحتا على البيئة البحرية لكنه ينطوي على بحث حالة موارد المياه العذبة في العالم بأسره؛

(ب) وثمة برامج عالمية أخرى تعتبر قطاعية أو مواضيعية إذ تنصب على بحث مسألة واحدة مثل تغير المناخ (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ) أو الحفاظ على الشعب المرجانية وحمايتها (شبكة العمل الدولية للشعب المرجانية) أو التخفيف من آثار الأنشطة البرية على البيئة البحرية (برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية)؛

(ج) وثمة تقييمات بحرية إقليمية، من قبيل تقييم اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي وتقييم لجنة حماية البيئة البحرية لمنطقة بحر البلطيق وبرامج البحار الإقليمية، تنحصر في مناطق جغرافية محددة ولا تشمل العالم برمته. وعلاوة على ذلك، قد تركز هذه التقييمات على جوانب مختلفة من جوانب البيئة وقد تتفاوت من الناحية النوعية؛

(د) أما تقييمات مصائد الأسماك فتقتصر عادة على مناطق محددة أو أنواع معينة، ولا تأخذ في الاعتبار العلاقة بين الأرصدة السمكية والبيئة ككل أو العلاقة بينها وبين أنشطة أخرى في المحيطات؛

(هـ) أما فيما يتعلق بالبرامج الأخرى، فإن مهمة النظام العالمي لرصد المحيطات تنحصر في جمع البيانات في حين يوفر أطلس الأمم المتحدة بشأن المحيطات معلومات عن المحيطات؛ ولا يقوم أي منهما بإجراء أي تقييم.

٢٠ - وثمة تقييمان عالميان هما تقييم النظام الإيكولوجي للألفية والتقييم العالمي للمياه الدولية لا يجريان بصورة متكررة بل بصورة أحادية، ويوفران لمحات عن منطقة معينة أو جانب معين من جوانب البيئة البحرية، وليس بوسعهما أن يكشفا على مر الزمن الاتجاهات أو التغيرات التي تعتبر عناصر أساسية لوضع عملية عالمية في المستقبل لتقييم البيئة البحرية. ورغم أن تقييم التوقعات العالمية في مجال البيئة يتم بشكل مطرد، فإنه لا يبحث إلا بشكل موجز في شؤون البيئة البحرية، باعتبارها جزءا من تقييم يجرى بشأن البيئة بجميع جوانبها. وثمة تقييمات أخرى تقتصر على موضوع معين و/أو منطقة جغرافية معنية. وبالمقابل، تهدف العملية العالمية لتقييم البيئة إلى توفير تغطية عالمية من الناحية الجغرافية وإلى تناول مسائل البيئة البحرية بصورة شمولية، وتحقيق الانتظام في الوقت (وعدم الانحصار في وقت محدد) وتنصب بالتحديد على حالة البيئة البحرية. ولا بد لاتباع النهج الإيكولوجي من تقييم الترابط بين جميع جوانب البيئة وجميع الأنشطة البحرية. ورغم محدوديتها، فإن جميع برامج التقييم الحالية سواء كانت عالمية أو إقليمية أو مواضيعية أو قطاعية، من شأنها أن تساهم بمواد في التقييم العالمي للبيئة البحرية. وعلاوة على ذلك، فإنها قد توفر، بالنظر إلى ما تتضمنه من خبرات قيمة بشأن طريقة إجراء التقييمات وطريقة إدارة العلاقات مع أصحاب المصالح، نماذج هياكل تنظيمية. وبالتالي، فإن التقييمات الحالية تمثل مصدرا للخبرات والمعلومات ذات الصلة.

ثالثا - الردود الواردة على طلب تقديم المقترحات المتعلقة بالطرائق

٢١ - وكما ذُكر آنفا، استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧، طلبت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار مقترحات بشأن الطرائق الخاصة بالتقييم البحري العالمي وتلقت ٤٦ ردا. ورغم أن بعض الردود قدمت بالفعل مقترحات مفصلة، فقد ذُكر أنه يلزم تزويد الدول بالمزيد من المعلومات بشأن التقييم البحري العالمي كي يتسنى لها تقديم ردود موضوعية[١٥]. واكتفت أغلبية الدول المستجيبة بالإشارة إلى الاستنتاجات/التوصيات المعتمدة في اجتماعي ريكيافيك وبريمن. وأعربت الردود، بما في ذلك الردود التي قدمتها المنظمات الدولية، عن تأييدها لإنشاء آلية للتقييم البحري العالمي والتزمت بالمساهمة فيها وفقا لولايتها وحسب قدراتها وتوافر الموارد لديها. ولقد جرى التركيز على أنه ينبغي لعملية

التقييم البحري العالمي أن تتخذ من آليات التقييم الراهنة مرتكزا تنطلق منه، وهي آليات تتفاوت من حيث نطاقها وتتنوع من حيث ولايتها المواضيعية.

٢٢ - ولقد جرت الإشارة كذلك بشكل فيه شيء من الاتساق إلى مسألة بناء القدرات، ولا سيما فيما يتعلق بجمع البيانات وتوافرها وبإدارة المحيطات، بينما لا تزال يتعين مناقشة مسألة تمويل التقييم البحري العالمي مناقشة كاملة. وأصرت بعض الردود على أنه ينبغي لعملية التقييم البحري العالمي أن تستخدم الموارد الحالية لدى المنظمات الدولية أفضل استخدام وأنه لا ينبغي لعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية أن تزيد من الأعباء المالية على منظومة الأمم المتحدة المثقلة بالأعباء المالية بالفعل.

٢٣ - ولقد تم التشديد على أن فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية هو آلية الأمم المتحدة الوحيدة المشتركة بين الوكالات التي تمتلك الخبرة الملائمة لإجراء عمليات التقييم، والتي تحظى بمكانة علمية دولية رفيعة المستوى ومعترف بها وتملك القدرة الفعلية على الاضطلاع بالدور الرائد في الجوانب العلمية لآلية التقييم العالمي للبيئة البحرية، وذلك رهنا بتنظيم هيكلها وطرائق عملها تنظيما ناجحا. وقدم الفريق الخبراء أثناء إسهامه في هذا التقرير، تعديلا للاقتراح المتعلق بآلية التقييم العالمي للبيئة البحرية التي استحدثت في اجتماع بريمن[١٤]. ويرد اقتراح الفريق بالإضافة إلى اقتراح قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة[١٥]، في المرفقين الثالث والرابع من هذا التقرير. وترد في المرفق الثاني تفاصيل الردود على المقترحات الخاصة بالطرائق.

رابعا - المسائل التي يتعين النظر فيها فيما يتعلق بإنشاء عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية والخطوات الرامية إلى إنشائها

الف - المسائل التي يتعين النظر فيها

٢٤ - سيكون التقييم العالمي للبيئة البحرية تقييما عالميا وشاملا ومنتظما. وتميز هذه السمات الثلاث هذا التقييم من التقييمات القائمة وسيلزم استحداث عملية وهيكل على جانب كبير من تعقد التركيب. وترد أدناه إشارات إلى المسائل التي سيتم النظر فيها والاقتراحات الخاصة بالخطوات المقبلة المتخذة بالتشاور مع المنظمات والوكالات المهتمة بالأمر. وسيتخذ التقييم العالمي للبيئة البحرية من التقييمات والمؤسسات والإجراءات الحالية مرتكزا ينطلق منه وسيقتضي مشاركة مستمرة وتعاونا نشطا من جانب الدول والمنظمات العالمية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والأوساط العلمية والمسائل الرئيسية التي يتعين النظر فيها فيما يتعلق بإنشاء آلية للتقييم العالمي للبيئة البحرية هي: النطاق والإطار العام ومخطط العملية واستعراض النظراء والأمانة وبناء القدرات ومصادر التمويل.

١ - النطاق

٢٥ - من المعلوم أن نطاق التقييم العالمي للبيئة البحرية هو نطاق عالمي وشامل، إذ أنه سيغطي جميع أقاليم العالم وكافة المسائل المتصلة بالبيئة البحرية. وستكون عمليات التقييم منتظمة وتنفذ كل ٥ أو ١٠ سنوات، رهنا بالاستعراض الدوري. ويمكن أن يتم إجراء تقييمات عامة ومواضيعية على حد سواء. وينبغي أن يبدأ التقييم العام على مستوى الأساس لضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية. ومع تطور القدرات في جميع البلدان والمناطق، قد يزداد التقييم العام تعقدا وشدة. وبالإضافة إلى ذلك ستركز التقييمات المواضيعية على مسائل معينة تحظى باهتمام الكثير من الدول. وستطبق عمليات التقييم النهج الإيكولوجي، وتبحث العلاقة بين مختلف الأنشطة البشرية وعناصر النظام الإيكولوجي. وستشمل عمليات التقييم كذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بالأسباب المؤدية إلى خلق بيئة معينة والنتائج المترتبة عليها، أي أسباب تدهور البيئة وعواقبه على بني البشر.

٢ - الإطار العام

٢٦ - ستباشر الجمعية العامة الإشراف السياسي العام وربما عن طريق عملية جانبية يتم تنفيذها بالاقتران مع عملية المشاورات غير الرسمية وبذلك يمكن تفادي إنشاء منظمة جديدة فضلا عن فعالية التكلفة. كما سيكفل ذلك مشاركة جميع المنظمات على قدم المساواة. وستقوم العملية ذاتها على التقييمات والإجراءات الحالية.

٢٧ - وعند نظر الجمعية العامة في المسألة بشكل أولي ستختار بين هيكل مركزي أو هيكل إقليمي. وفي إطار الهيكل المركزي، ستقدم كل دولة ومنظمة عالمية أو إقليمية أو حكومية دولية أو غير حكومية (بيئية وصناعية) مواد إلى فريق خبراء علمي عالمي لتحليلها وتوليفها. وفي إطار الهيكل الإقليمي، تضع الأقاليم تقييماتها الخاصة بها للمساهمة في فريق الخبراء العلمي العالمي للتحليل والتوليف. ورغم أن الخيار الثاني أكثر تعقيدا واستنفادا للوقت والتكاليف، فهو خيار أفيد من حيث بناء القدرات والاستخدام الأمثل، إذ أن الكثير من القرارات السياسية بشأن التدابير الرامية إلى تحسين البيئة ستقوم على المستويين الإقليمي والوطني. وفي حالة اختيار القرار لخيار الهيكل الإقليمي، سيلزم تعيين الحدود الإقليمية الخاصة بالتقييم العالمي للبيئة البحرية. وهناك حاليا الكثير من التعاريف للأقاليم تستخدم لأغراض مختلفة سيتعين على مجموعة من الخبراء والدول النظر فيها لتحديد أكثرها ملائمة للتقييم البحري العالمي. وهي تشمل المنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك والنظم الايكولوجية البحرية الكبيرة وبرامج البحار الإقليمية ... إلخ.

٢٨ - وتُعد بعض المناطق مثل منطقة اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي منظمة تنظيما جيدا بالفعل وتقوم بإجراء عمليات تقييم وسيتعين على المناطق الأخرى تنظيم أنفسها بمساعدة مناسبة من المنظمات العالمية وغيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى.

٢٩ - ويتمثل النظر الأولى الرئيسي الثاني في هيكل التقييم. ويمكن تمييز جانبين من جوانب التقييم، هما: الحقائق العلمية الأساسية ونتائج السياسة المستخلصة من هذه الحقائق. وأكدت حلقتا عمل ريكيافيك وبريمن على أهمية الإبقاء على فصل هذين الجانبين.

٣٠ - ولضمان فصل الاستنتاجات القائمة على الوقائع عن الاستنتاجات الخاصة بالسياسة، ينبغي منذ البداية الإعداد لعملية ذات شقين، لا تتعلق الاعتبارات السياسية فيها إلا بقرار بشأن عمليات التقييم المواضيعية في المشاورات الأولية وبالاستنتاجات المستخلصة من التقييم العلمي من حيث التدابير المتخذة للتصدي لأي مشكلة. وبدون هذا الفصل الواضح، قد ينزع البعض إلى إدخال استنتاجات السياسة في مناقشة الوقائع العلمية.

٣١ - ولذا سيقتضي هذا النهج ما يلي: (أ) على المستوى الإقليمي، أولا عملية علمية تنتهي، بعد استعراض النظراء، باعتماد بيان بشأن نتائج التقييم القائمة على الوقائع، وثانيا، اجتماع بشأن السياسة لإقرار تلك النتائج العلمية واعتماد ما يعقبها من نتائج للسياسة، (ب) وعلى الصعيد العالمي ، أولا، قيام فريق علمي عالمي باعتماد تقرير تقييم علمي يقوم برمته على الوقائع و، ثانيا، عملية سياسية لاحقة تحت رعاية الجمعية العامة ومتاحة لكافة الدول وبمشاركة من المجموعات المراقبة المعنية الأخرى، من أجل إقرار النتائج الوقائعية ومناقشة واعتماد ما يترتب عليها من نتائج من منظور السياسة.

٣ - مخطط العملية

٣٢ - هناك ثلاثة مخططات نموذجية لعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية تم اقتراحها حتى الآن، وهي نموذج بريمن واقتراح فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، والذي يعد تعديلا لاقتراح بريمن (انظر المرفق الثالث) ونهج الشراكة النموذجي للتقييم العالمي للبيئة البحرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر المرفق الرابع).

٣٣ - ونظرا لمنطق التكوين التدريجي للنموذج الذي طرحه فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية ، والفصل الواضح بين العلم والسياسة وإفساحه المجال للمشاورات فيما بين جميع الأطراف المعنية منذ البداية، فإن هذا النموذج يبدو الأفضل، بصرف النظر عن مشاركة فريق الخبراء المذكور في هذه العملية. ومن الجدير بالذكر أن فريق الخبراء قد أشار في اقتراحه إلى أنه يمكنه توفير الريادة العلمية في مناقشات فريق الخبراء

العلمي العالمي فقط، وليس في أي جزء آخر من أجزاء العملية. (انظر الفقرات ١٠-١٣ من المرفق الأول للاطلاع على تفاصيل مخطط فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية).

٣٤ - ويقدم هذا النموذج تغييرات بناءة على مخطط بريمن لآلية التقييم العالمي للبيئة البحرية ويرمي إلى كفالة جدارة العملية العلمية وأهميتها واستقلاليتها. وستبدأ المرحلة الأولى ''بمنتدى عالمي لأصحاب المصلحة''، وهو اجتماع استشاري لكافة الأطراف المعنية، لمناقشة المسائل، ويتبعه مخطط عالمي للتقييم البحري العالمي يعده فريق خبراء علمي. وستضمن المرحلة الثانية، أي المرحلة الإقليمية، المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة الإقليميين عن طريق اجتماعات تعقد لمهايأة المخطط العالمي مع الامكانيات والاحتياجات الإقليمية، تتبعها تقييمات علمية وإقليمية منفصلة. وسيقوم فريق الخبراء العلمي العالمي، في المرحلة الثالثة، بتوليف التقييمات الإقليمية والقطاعية وإدخالها في تقييم بحري عالمي متكامل. ثم ستجري مناقشة هذا التقرير العلمي العالمي في منتدى عالمي للسياسة. ومن السمات الهامة لهذا النموذج كفالته لاستقلالية العملية العلمية عن طريق إفساحه المجال لإجراء استعراضات إقليمية للسياسات تدرج في الاستعراض العالمي للسياسات عوضا عن إدرجها في التقييم العلمي الإقليمي، ومحافظة بذلك على سلامة التقرير العلمي.

٣٥ - وتعد مشاركة جميع الأطراف المعنية أمرا هاما، أي الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بوصفها جهات لتوفير المعلومات وكمستعملة لعمليات التقييم، والمجتمع العلمي كجهات مقدمة للمعلومات وبوصفها أعضاء في أفرقة الخبراء العلمية، من أجل استعراض النظراء، وكمستعملين للتقييمات. وينبغي أن تشارك الدول منذ البداية، قبل وضع المخطط العلمي، وذلك لتمكينها من الإشارة إلى المسائل التي تهمها، على المستويات العالمية والإقليمية على حد سواء، وتقديم التعهدات بشأن الجزء الذي يمكنها القيام به.

٤ - استعراض النظراء

٣٦ - يعد الاستعراض الذي يجريه النظراء أمرا هاما بالنسبة للمصداقية العلمية. وينبغي أن تتم مراجعة التقييم العلمي بواسطة خبراء علميين في مجال التقييمات البحرية، وقد يتم اختيارهم ضمن المنظمات العلمية المختصة أو من تلك المنظمات التي أجرت تقييمات إقليمية.

٥ - الأمانة العامة/الترتيبات المؤسسية

٣٧ - يجب أن تقوم أمانة التقييم البحري العالمي على نموذج الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والذي يتكون من وحدة صغيرة مؤلفة من موظفين اثنين أو ثلاثة من الفئة الفنية

وثلاثة موظفين من موظفي الدعم. وينص اقتراح اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية على عدد أقل من الموظفين (انظر الفقرات ١٩ - ٢٢ من المرفق الثاني). ومع ذلك فبينما يقوم الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بمجرد تحليل الدراسات المنشورة بالفعل بشأن موضوع واحد من مواضيع تغير المناخ، فمن المتوقع أن يقوم التقييم العالمي للبيئة البحرية بتحليل وتوليف مواد بشأن مجموعة واسعة النطاق من الموضوعات المتصلة بحالة البيئة البحرية، يتم الحصول عليها من مجموعة واسعة النطاق من المصادر أو تسهم بها هذه المصادر. وقد لا يكون ملاك صغير من الموظفين مناسبا، لمشروع بهذا الحجم الكبير مثل التقييم العالمي للبيئة البحرية لتناول حجم كبير من العمل الذي قد يقتضي جمع وإدارة وتنسيق معلومات يتم تلقيها من مصادر عديدة وإحالتها إلى فريق الخبراء العلمي العالمي. ويبدو أنه يلزم توفير العديد من الفنيين من ذوي الاختصاصات العلمية وعدد مماثل من موظفي الدعم. ولقد علقت لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي قائلة إنه قد لزم توفير كامل طاقم موظفيها المكون من خمسة موظفين من الفئة الفنية وسبعة من موظفي الدعم من أجل إصدار تقريرها المعني بحالة النوعية.

٣٨ - وهناك خياران لموقع الأمانة، إما ضمن منظمة دولية حالية تابعة للأمم المتحدة، أو في إحدى الدول كوحدة مستقلة أو ملحقة بإدارة حكومية. وبينما قد يوفر المكان الموجود بالدولة ميزات مالية في حالة تقديم الدولة للتمويل، فإنه قد يؤثر في الإحساس باستقلالية التقييم. وكذلك فإن وضع الأمانة العامة في منظمة دولية قد يوفر بنى أساسية قائمة وروابط مع منظمات أخرى، مما يكفل تزويد الأمانة بمجموعة من المكاتب وغرف الاجتماعات وكذلك بكافة المعدات الضرورية بما في ذلك أجهزة الحواسيب ووسائل الاتصالات رفيعة المستوى والربط الشبكي وقاعات الاجتماعات وتسهيلات الترجمة وما إلى ذلك. ويمكن أن توفر أيضا روابط بالمنظمات ذات الصلة. ويمكن الحصول على موظفين من الدول أو المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أو بالتعيين الخارجي أو الجمع بين هذه المصادر.

٦ - بناء القدرات

٣٩ - بناء القدرات هو جانب أساسي من جوانب عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية وأحد مهامها. ويمكن للمنظمات المعنية بالأمر تقديم المساعدة التقنية بصورة مباشرة خلال عملية التقييم الأولية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن المؤكد أن هذه العملية سوف تمر باستعراض شامل لاستنتاجاتها لتحديد ماهية التحسينات التي يتعين إدخالها على الأعمال التحضيرية لجولة التقييمات المقبلة. ومن المتوقع أن تتحسن القدرة على إعداد التقييمات بصفة مستمرة طوال سير العملية. ورغم أن بناء القدرات يشكل جانبا أساسيا وهاما من

جوانب عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية إلا أنه يتطلب ترتيبات خاصة ومنفصلة عن عمل الفريق العلمي العالمي، وربما يجري تنظيمها على أساس إقليمي.

٧ - التمويل

٤٠ - يعتبر التمويل عنصرا هاما، لأن الاحتياج المتعلق بتمويل التقييم العالمي للبيئة البحرية قد يكون كبيرا للغاية. وبالإضافة إلى ذلك فإن من المهم أن يوضع في الاعتبار الفصل بين التكاليف الإعدادية أو الأولية والتكاليف التشغيلية لعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية بمجرد تأسيسها. وفي هذه المرحلة المبكرة لن يكون بالإمكان حساب المساهمات المقدمة من المنظمات والتكاليف الأخرى لكونها تتوقف على كيفية تأسيس عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية.

٤١ - وكبداية سوف تكون عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية قائمة على الموارد الحالية وذلك بإعادة التوجيه في البرامج القائمة. ومع ذلك سيكون من الضروري توفير أموال إضافية للاجتماعات التحضيرية وللعملية الإقليمية وتجهيز وتقييم المعلومات على المستوى العلمي العالمي وللأمانة. ويمكن الاتصال بمرفق البيئة العالمية للمساعدة في تمويل الاجتماعات التحضيرية.

٤٢ - والأموال المخصصة المقدمة من المنظمات والمصادر الخارجية هي الوسيلة الأساسية لتمويل معظم عمليات التقييم. لذلك فإن من المحتمل أن يأتي جزء كبير من تمويل عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية من إعادة توجيه الموارد لتقييمات قائمة بعينها. وفيما يتعلق بتمويل العناصر الإضافية للعملية، مثل الأمانة والفريق العلمي العالمي، فإن النموذج المناسب لربما يكون هو الصناديق الاستئمانية التي أنشئت من أجل دعم مختلف التقييمات العالمية بما في ذلك الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وكذلك عمليات البرنامج الإقليمي للبحار. ويمكن لصندوق استئماني لعملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية أن يتلقى المساهمات السنوية من الدول والتبرعات النقدية المقدمة من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من التبرعات النقدية وربما يتلقى منحا مقدمة من البنك الدولي أو مرفق البيئة العالمية للمساعدة في بناء القدرات في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك سوف تقدم تبرعات عينية من الوكالات أو البرامج المتخصصة التي سوف تسهم بعناصر في التقرير الرئيسي المتعلق بعملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية وذلك بإعداد تقاريرها الفرعية الخاصة واستعراض التقارير الفرعية المقدمة من مصادر أخرى.

٤٣ - وللعلم فإن اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية قدرت أن اشتراكها بوصفها الوكالة الرائدة لعملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية يتطلب نفقات تصل إلى ٨ ملايين

دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لعملية تمتد إلى ٥ سنوات[١٨]. ويشمل ذلك تكلفة الأمانة (وظيفة واحدة من الفئة الفنية ف – ٥ ووظيفة واحدة من الفئة الفنية ف – ٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة خ ع – ٤)، و ٣٠ من أفرقة/اجتماعات التقييم الإقليمية وإعداد تقرير عالمي بست لغات. وبالإضافة إلى تقييمات مواضيعية مناظرة سوف تقوم بإعدادها أفرقة عاملة علمية، فإن هذه التكلفة الدنيا سوف تصل إلى حوالي ٩,٢ ملايين دولار. وفي الاجتماع الاستشاري المشترك بين الوكالات أوضحت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية أن هذا المبلغ يمثل الحد الأدنى الأقصى لعملية تقييم أساسية للغاية.

٤٤ – بيد أنه، وكما ذكر أعلاه، فإن تكوين أمانة عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية يلزم أن يتناسب والمهام المزمع الاضطلاع بها. وعلاوة على ذلك فإن عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية التي تتجه إليها النية هي عملية عادية تنطوي على القيام بصفة مؤقتة بإعداد تقارير مرة كل خمس سنوات. لذلك يبدو أن النماذج التي وفرتها تقييمات أخرى لربما تكون هي الأنسب، مثل نموذج الاستخدام المتعدد بتكلفة ٢١ مليون دولار بعد كل أربع سنوات، والتقييم العالمي للمياه الدولية بتكلفة مقدارها ١٣ مليون دولار لمشروع واحد عمره ٤٩ شهرا. بيد أن إعداد رقم أدق يتوقف على مقدار العمل الذي تم إنجازه في التقييمات الإقليمية أو القطاعية الممولة ذاتيا.

باء – الخطوات التي يلزم اتخاذها لتأسيس عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية

٤٥ – من أجل الإعداد لعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية، طلب إلى الجمعية العامة اعتماد مجموعتين من القرارات: الأولى هي قرارات تتعلق بالخيارات السياسية المبينة في الجزء ألف أعلاه؛ والثانية هي قرارات يلزم اتخاذها في عام ٢٠٠٤ لتأسيس عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية، المبينة في الفقرة ٤٧ أدناه.

٤٦ – وفيما يلي تساؤلات مباشرة ناشئة عن النظر في المسائل الواردة في الجزء ألف:

(أ) ما إذا كانت عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية ينبغي أن تشتمل على هيكل مركزي تقوم فيه جميع الأطراف المهتمة، بما في ذلك المنظمات العالمية والإقليمية، بإرسال إسهاماتها بشكل مباشر إلى الفريق العلمي العالمي، أو ما إذا كان ينبغي أن تكون بمثابة هيكل إقليمي تقوم فيه المناطق بإعداد تقييماتها المتكاملة الخاصة كمساهمة تقدم إلى الفريق العلمي العالمي؛

(ب) ما إذا كان الاقتراح المقدم من الفريق المشترك المعني بالنواحي العلمية للتلوث البحري بشأن عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية هو النموذج المفضل الذي يبنى عليه؛

(ج) ماهية الترتيبات المؤسسية المفضلة لأمانة عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية.

٤٧ - وفيما يتعلق بالخطوات التي يلزم اتخاذها لتأسيس عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية، فقد أصدر الاجتماع الرابع للعملية الاستشارية غير الرسمية التوصيات التالية:

(أ) عقد اجتماع مشترك بين الوكالات (وقد عقد فعلا)؛

(ب) عقد اجتماع لفريق من الخبراء لإعداد خطة تفصيلية؛

(ج) عقد اجتماع حكومي دولي لمناقشة وإقرار الخطة التفصيلية.

وقد لا تكون هذه الخطوات كافية لوضع الأساس لهذه العملية المعقدة، ونعني بذلك عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية. ولن تتاح الإمكانية لإشراك الحكومات في مرحلة مبكرة بصورة تكفي لتقديم مساهمات مفيدة. لذلك فإنه يطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر في خيار بديل يناقش في الاجتماع المشترك بين الوكالات، وذلك على النحو التالي:

(أ) التعاقد مع خبير استشاري لإعداد مشروع للخطة التفصيلية المتعلقة بهيكل وعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية، وذلك بالتشاور مع المنظمات الدولية المهتمة؛

(ب) عقد اجتماع لفريق من الخبراء لا يتجاوز عددهم أربعة وعشرين خبيرا على أن يكونوا من ممثلي الدول (بما في ذلك جميع المجموعات الإقليمية) وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الباحثون ومقررو السياسات، وذلك لدراسة وتدقيق مشروع الوثيقة؛

(ج) إرسال المشروع إلى الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والرابطات العلمية والآليات المعنية بالتمويل وما إليها لإبداء تعليقات خطية عليه وبيان المسائل المحددة التي تلزم معالجتها في التقييم الأول؛

(د) إرسال المشروع بعد ذلك للتنقيح إما من قبل '١' فريق الخبراء في ضوء التعليقات (التي يمكن إرسالها بالبريد الإلكتروني) أو '٢' الخبير الاستشاري والأمانة؛

(هـ) عقد حلقة عمل دولية (ربما بالاقتران مع العملية الاستشارية غير الرسمية) مع ممثلين لجميع الأطراف المهتمة لوضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة؛

(و) اعتماد المشروع النهائي (في أواخر عام ٢٠٠٤) من قبل الجمعية العامة أو أي اجتماع دولي تعقده الأمم المتحدة لهذا الغرض، لكي تكون عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية قد أنشئت بصفة رسمية.

٤٨ - على أنه يلزم استكمال هذه الخطوات بالتزامات من المنظمات الدولية لكي تكون العملية قائمة على المشاركة التامة وإيجاد إحساس بامتلاكها لدى جميع المنظمات.

جيم - الخطوات التي يلزم اتخاذها من قبل المنظمات الدولية

٤٩ - اقترح المشتركون في الاجتماع الاستشاري المشترك بين الوكالات الخطوات التالية لكي يتم اتخاذها من قبل المنظمات الدولية على سبيل الإعداد لعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية:

(أ) تحديد النقطة المحورية التي يلزم مناقشتها من قبل عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية مع الخبير الاستشاري؛

(ب) تزويد شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بمعلومات خطية بشأن الخطوات التي تقوم تلك المنظمات باتخاذها على سبيل الإعداد لعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية؛

(ج) التعاون مع الخبير الاستشاري الذي سيتولى إعداد مشروع الخطة التفصيلية على أساس المساهمات التي ستقدمها تلك المنظمات؛

(د) التعاون من أجل اختيار ١٠ إلى ١٢ من الخبراء من المنظمات الدولية لاجتماعات فريق الخبراء؛

(هـ) رصد الاعتمادات المالية اللازمة لإيفاد خبراء إلى اجتماعات فريق الخبراء؛

(و) إبداء تعليقات على المشروع؛

(ز) المساعدة في التحضير لاجتماعات الخبراء وحلقات العمل والاجتماعات الدولية؛

(ح) المساهمة في اجتماعات الخبراء وحلقات العمل والاجتماعات الحكومية الدولية.

خامسا – الاستنتاجات

٥٠ – يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات من المواد المقدمة في هذا التقرير:

(أ) يلزم أن تكون عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية بمثابة تقييم عالمي وشامل للبيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية، على أن تراعي جميع الأنشطة التي تؤثر على المحيطات وترابط العلاقة بين جميع العناصر الموجودة في البيئة البحرية، بما في ذلك التنوع البيولوجي (النهج القائم على النظام الإيكولوجي). وأن تكون منتظمة، مع جواز إعداد التقييمات العامة مرة كل خمس سنوات؛

(ب) ينبغي أن تكون عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية قائمة على التقييمات الحالية التي تختلف من حيث نطاقها وتتنوع من حيث ولاياتها المواضيعية. وهناك وسيلتان يمكن الأخذ بهما لإدماج التقييمات القائمة: '١' جواز تقديم مواد من هذه التقييمات بصورة مباشرة إلى الفريق العلمي العالمي التابع للعملية بشكل قابل للمقارنة لكي يقوم بتحليلها وإدماجها لإعداد تقييم عالمي وحيد؛ أو '٢' جواز إنشاء نظم إقليمية خاصة للتقييم لإعداد تقييمات إقليمية متكاملة، وفقا لمنهجية متفق عليها، وبعد ذلك يتم إعداد توليفة منها من قبل الفريق العلمي العالمي؛

(ج) أعربت جميع وكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى التي أجابت على الرسالة التي طلب فيها تقديم مقترحات بشأن الأصول الإجرائية وللطلب المتعلق بإبداء تعليقات على مشروع عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية عن تأييدها لهذه العملية وعن رغبتها في أن تسهم فيها بمواد؛

(د) ينبغي تشغيل عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية تحت سلطة الجمعية العامة، على أن تجرى المناقشات الموضوعية المتعلقة بالعملية ونتائجها من قبل الأطراف المهتمة إما في العملية الاستشارية غير الرسمية أو في اجتماعات تعقد بالاقتران معها؛

(هـ) رغم أنه يتعين اتخاذ قرارات بشأن موقع وتكوين الأمانة المزمع إنشائها لعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية إلا أنه قد لا يكون من الضروري تحديد "وكالة رائدة" لها. إذ يمكن أن تشترك فيها جميع الوكالات والمنظمات وأمانات الاتفاقيات المساهمة على قدم المساواة؛

(و) يمكن أن تكون الاحتياجات التمويلية لعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية كبيرة للغاية، حتى لو استفادت من التقييمات القائمة، لأنه يلزم توفير موارد إضافية لدعم أمانة الفريق العلمي العالمي ولعدد من الاجتماعات العالمية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك يلزم توفير أموال للأعمال التحضيرية المطلوبة لتأسيس العملية؛

(ز) سوف يكون بناء القدرات عنصرا أساسيا من عناصر عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية وسوف يتطلب وضع ترتيبات خاصة؛

(ح) ويبدو أن النموذج التنظيمي لعملية التقييم العالمي المقترح من قبل الفريق المشترك المعني بالنواحي العلمية للتلوث البحري هو الأكثر جاذبية لمنطق هيكله التدريجي وفصله الواضح بين العلم والسياسات وأحكامه المتعلقة بإجراء مشاورات فيما بين جميع الأطراف المهتمة منذ البداية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الفريق المشترك المعني بالنواحي العلمية للتلوث البحري أشار في اقتراحه إلى إمكانية توفير قيادة علمية في الفريق العلمي العالمي فقط وليس في أي جزء آخر من العملية؛

(ط) معظم المنظمات ترى أن الفريق المشترك المعني بالنواحي العلمية للتلوث البحري هو آلية قائمة مشتركة بين الوكالات ولها خبرة طويلة في مجال التقييمات البحرية ومؤهلة للقيام بدور رائد داخل الفريق العلمي العالمي؛

(ي) ورغم أن طائفة متنوعة من المحافل تقوم فعلا بأعمال تحضيرية تكفي لإنشاء عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية إلا أن الأصول الإجرائية العملية معقدة وتتطلب المزيد من الدراسة الخبيرية.

الحواشي

(١) يرد نص الفقرة ٤٥ من قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧ على النحو التالي:

”تقرر أن تنشئ بحلول عام ٢٠٠٤ عملية منتظمة ترعاها الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، في الوقت الراهن والمستقبل المنظور، مع الاستعانة في ذلك بالتقييمات الإقليمية الحالية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، والبرامج والوكالات والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وهي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وسائر المنظمات الحكومية الدولية المختصة والمنظمات غير الحكومية المعنية، بإعداد مقترحات بشأن الطرائق اللازمة لإنشاء عملية منتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة بالاستفادة، في جملة أمور، من أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملا بمقرر مجلس الإدارة ١٣/٢١، مع مراعاة الاستعراض الذي أنجزه مؤخرا فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، وأن يقدم هذه المقترحات إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها، بما في ذلك مقترحاته بشأن احتمال عقد اجتماع حكومي دولي“.

(٢) المشاركون في الاجتماع المشترك بين الوكالات: منظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ولجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، والأمانة العامة لاتفاقية رامسار، ومرفق البيئة العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/اليونسكو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار (مكتب الشؤون القانونية) في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(٣) ''بحر من المشاكل'' (A Sea of Troubles)، تقارير ودراسات فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري رقم ٧٠، ٢٠٠١.

(٤) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٣): ''دراسة استقصائية عن التقييمات البيئية العالمية والإقليمية، والأنشطة العلمية ذات الصلة''، برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ اليونسكو – اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ٢٠٠٣. ص ١٣٢.

(٥) انظر تقارير ودراسات فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري، رقم ٥٤، ١٩٩٤.

(٦) يضم فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري خبراء من المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو – اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٧) انظر تقارير ودراسات فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري رقم ٤٥، ١٩٩١.

(٨) انظر A/57/57، سابعا، ''البيئة البحرية''.

(٩) المصدر نفسه، سابعا – ألف.

(١٠) تنص الفقرة ٢ من المادة ٢ من الاتفاقية: ''ينبغي اختيار الأراضي الرطبة ... نظرا لأهميتها الدولية من حيث الإيكولوجيا والنباتات والحيوانات والمياه العذبة أو الهيدرولوجية السائدة فيها.

(١١) أيسلندا، تنص في الفقرة ٩ من ورقة المناقشة المقدمة إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الحادية والعشرين على أنه:

''يجب تقييم أثر التلوث البحري على الاستخدام المستدام للموارد البحرية وخدمات النظم الإيكولوجية الأخرى التي توفرها المحيطات، وتقديمها إلى صانعي القرار بطريقة فعالة وموثوق بها. ويجب تعزيز عملية تقييم التلوث البحري الحالية. وتعد عملية جعل النتائج ذات صلة بالسياسات العلمية بنفس قدر أهمية عملية جمع البيانات'' انظر (www.unep.org/DEWA/water/MarineAssesmant/reports/Iceland_proposal.doc).

(١٢) للاطلاع على تفاصيل اجتماعيّ ريكجافيك (١٢-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) وبيرمن (١٨-١٩ آذار/مارس ٢٠٠٢)، انظر موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية: www.unep.org.DEWA/water/MarineAssessment.

(١٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 and corrigendum، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٤) انظر الحاشية ٤ أعلاه، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٣).

(١٥) في هذا الصدد اقترحت النرويج أنه ''في أقل تقدير'' ينبغي أن تضم الدراسة (تقرير الأمين العام) نتائج وتوصيات من اجتماعي ريكجافيك وبيرمن الاستشاريين غير الرسميين كمعلومات أساسية لمساعدة الدول في مناقشاتها حول مسألة إنشاء عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

(١٦) انظر وقائع حلقة العمل الفنية لوضع عملية منتظمة للتقييم العالمي للبيئة البحرية، بيرمن، ألمانيا، ١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢، المرفق التاسع، ''عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية – نموذج ناشئ اقترحته الحكومات والمؤسسات والمنظمات الوطنية، UNEP/GC.22/2/Add.5.

(١٧) للاطلاع على تفاصيل حول الجدول البياني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، انظر التقرير الحالي، المرفق الثاني، الفقرات ١٢-١٤.

(١٨) انظر ورقة العمل IOC-XXII/2، المقدمة في الدورة الثانية والعشرين لجمعية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

المرفق الأول

برامج التقييم الحالية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
١ - برامج التقييم العالمية	١-٢٥	٢٥
(أ) فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث	١-٤	٢٥
(ب) النظام العالمي لرصد المحيطات	٥-٨	٢٦
(ج) أطلس الأمم المتحدة للمحيطات	٩	٢٧
(د) برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية	١٠-١٣	٢٧
(هـ) شبكة العمل الدولية للشُعب المرجانية	١٤-١٥	٢٨
(و) توقعات البيئة العالمية	١٦-١٧	٢٩
(ز) التقييم العالمي للمياه الدولية	١٨-٢٠	٣٠
(ح) تقييم النظام الإيكولوجي للألفية	٢١-٢٢	٣٠
(ط) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ	٢٣-٢٥	٣٢
٢ - تقييمات إقليمية	٢٦-٣٥	٣٣
(أ) اتفاقية حماية البيئة البحرية لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي واتفاقية هلسنكي	٢٦-٢٨	٣٣
(ب) برامج البحار الإقليمية	٢٩-٣١	٣٤
(ج) هيئات مصائد الأسماك الإقليمية	٣٢-٣٥	٣٥

١ - برامج التقييم العالمية

(أ) فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث

١ - إن فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري هيئة استشارية علمية متعددة التخصصات تتألف من خبراء (٢٠-٣٠ خبيرا) يعملون بصفتهم الفردية. وهو الآلية الوحيدة الموجودة في منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين الوكالات بشأن الشؤون البيئية البحرية. وتقوم حاليا ثمانية وكالات للأمم المتحدة[أ] برعاية الفريق الذي أُنشئ في عام ١٩٦٩ وأصدر ٤٧ تقريرا علميا وطائفة من المواضيع، ولا سيما تقييمات علمية بيئية بحرية. وتتمثل مهمته في تقديم مشورة علمية متعددة التخصصات ومستقلة ومعتمدة على المنظمات والحكومات لدعم حماية الاستخدام المستدام للبيئة البحرية.

٢ - وللفريق تاريخ طويل ومتميز من حيث إعداد تقييمات علمية ومتعددة التخصصات عن حالة البيئة البحرية العالمية[ب] وعن مشاكل بيئية عالمية محددة[ج]. ويقوم كذلك بإعداد وإصدار تقييمات للسياسات قائمة على أساس علمي[د] وتوصيات. ويقدم التعريف الذي وضعه الفريق بشأن التلوث البحري أساسا للتعريف القانوني للتلوث البحري الوارد في معظم الاتفاقات الدولية، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتقوم الأفرقة العاملة بإعداد النواتج التي يصدرها الفريق وتخضع للاستعراض والموافقة والمصادقة عليها في الدورات السنوية التي يعقدها الفريق. وتستند التقييمات والتحليلات إلى بيانات ومعلومات متوفرة في الأدبيات العلمية المتاحة، وفي تقارير إقليمية (مثل تقارير برامج البحار الإقليمية)، أو تكون متاحة من مصادر موثوق بها بما في ذلك الحكومات.

٣ - ويتم تمويل الفريق من قبل وكالات راعية على أساس تخصصي. إذ تغطي كل وكالة التكاليف المرتبطة بالخبراء المعينين من قبلها: السفر وبدل الإقامة اليومي المتعلق بالاجتماعات التي تعقدها الأفرقة العاملة والدورات التي يعقدها الفريق؛ وفي بعض الحالات التعويض المالي لأعضاء الأفرقة العاملة لقاء الوقت المخصص للأعمال المتصلة بالفريق والنفقات المرتبطة بها. وتقوم الوكالات الراعية باستضافة الاجتماعات التي تعقدها الأفرقة العاملة والدورات السنوية التي يعقدها الفريق وخدمتها كنوع من المساهمة العينية. ولا تُحسب تكاليف الوقت الجزئي الذي يقضيه الأمين الإداري والأمناء الفنيون للفريق؛ وتقدم كمساهمة عينية من الوكالات الراعية. وتصدر تقارير دورات الفريق وإصدارات الأفرقة العاملة للفريق كمنشورات غير تجارية، من قبل الوكالات التي تستضيف الدورات أو الوكالات الرائدة للأفرقة العاملة.

٤ - وفي الآونة الأخيرة أجرى الفريق استعراضا عن تنظيمه وعمله ووضع خطة عمل استراتيجية جديدة للاستجابة للتحديات الجديدة، بما في ذلك إنشاء عملية تقييم عالمية للبيئة البحرية. وإن خطة العمل الاستراتيجية هذه قيد النظر وستقدم للموافقة الرسمية عليها من قبل المنظمات الراعية.

(ب) النظام العالمي لرصد المحيطات

٥ - تقوم اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمجلس الدولي لاستكشاف البحار بوضع النظام العالمي لرصد المحيطات كنظام مرّكب لجمع وتحليل وتوزيع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمحيطات. ويتمثل الهدف الإجمالي للنظام العالمي لرصد المحيطات في تتبع التغيرات والتنبؤ بها التي تطرأ على الحالات البحرية، والنظم الإيكولوجية لمصبات الأنهار، وتحسين التوقعات المتعلقة بتغير المناخ العالمي وتأثيرها على السكان وعلى خدمات وسلع النظام الإيكولوجي.

٦ - وتشمل الأنشطة التنفيذية للنظام العالمي لرصد المحيطات: شبكة جمع بيانات؛ وإدارة البيانات والمعلومات؛ وتحليل البيانات وإعداد ونشر منتجات النظام العالمي لرصد المحيطات؛ والنمذجة؛ والتدريب؛ وتقديم المساعدة الفنية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

٧ - ومن المقرر أن تكون الوحدة الساحلية للنظام العالمي لرصد المحيطات نظاما شاملا (قياسات - إدارة بيانات - تحليل)، ودائمة ومتكاملة (قياسات فيزيائية وبيولوجية وكيميائية وتجهيز البيانات) ويتحكم فيها المستخدم. وسيتم التطرق إلى ثلاثة مواضيع رئيسية هي: الخدمات الساحلية البحرية؛ والنظام الإيكولوجي والصحة العامة؛ والموارد البحرية الحية. وثمة تعاون نشط بين الوحدة الساحلية للنظام العالمي لرصد المحيطات وبرامج البحار الإقليمية في بحر البلطيق، والبحر الأبيض المتوسط، والمحيط الهادئ، والبحر الأسود، وبحر الشمال، ومناطق البحر الكاريبي. وتشغل وحدة صحة المحيطات في النظام العالمي لرصد المحيطات أهمية خاصة في سياق التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. ويتمثل الهدف من الوحدة في توفير أساس لتحديد الظروف والاتجاهات السائدة في البيئات البحرية المتعلقة بتأثير الأنشطة الخاصة بأصل الإنسان ونشوئه، ولا سيما الظروف الناجمة عن تصريف ملوثات في البيئة.

٨ - ويتم تنفيذ النظام العالمي لرصد المحيطات من خلال التنسيق الشامل للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية والمشاركة النشطة للمؤسسات ومراكز البحوث الوطنية، التي تعد بمثابة المصدر الرئيسي للبيانات والمعلومات التي يقوم على أساسها النظام العالمي لرصد المحيطات. أما الدعم المالي من أجل عمل هذه المؤسسات والمراكز فتقدمه السلطات

الوطنية ذات الصلة ويتم استكماله بواسطة موارد يتم الحصول عليها من مصادر أخرى على أساس تمويل كل مشروع على حدة. ورغم أن النظام العالمي لرصد المحيطات لا يعد برنامج تقييم أساسا، فإنه يوصف هنا بأنه من بين أهم الآليات التي يمكن أن توفر البيانات والمعلومات اللازمة لعملية تقييم منتظمة لحالة البيئة البحرية، وبذلك يمكن اعتبارها أحد العناصر الرئيسية لعملية ثابتة.

(ج) أطلس الأمم المتحدة للمحيطات

٩ - الأطلس هو نظام معلومات وضع لدعم تنفيذ جدول الأعمال ٢١، وصمم ليستخدمه صانعو السياسات الذين يرغبون في الاطلاع على القضايا المتصلة بالمحيطات، ولاستخدامه من قبل العلماء والطلاب ومديري الموارد الذين هم في حاجة إلى قواعد بيانات. ويهدف كذلك إلى توفير معلومات تتعلق بمسائل ذات صلة بالتنمية المستدامة للمحيطات إلى الجهات العاملة في مجال المحيطات وأصحاب المصلحة. وشاركت كل من الأمم المتحدة والوكالات الوطنية المسؤولة عن المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة للمحيطات والتقدم في علوم المحيطات[هـ]، في وضع الأطلس تحت المسؤولية الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة وبتوجيه وتنسيق من اللجنة التوجيهية واللجنة الفنية. وتنظم المعلومات الواردة في الأطلس في أربعة مجالات رئيسية ذات اهتمام تشمل معلومات عن المحيطات، بدءا من أصولها وحتى خصائصها الفيزيولوجية والبيولوجية والمناخية واستخداماتها، بدءا من الغذاء حتى الشحن والتعدين والطاقة وما إلى هنالك.

(د) برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

١٠ - اعتُمد البرنامج في عام ١٩٩٥ كبرنامج ذي وجهة عملية ''ويهدف إلى مساعدة الدول في اتخاذ إجراءات، فرديا أو بشكل مشترك، ضمن سياساتها وأولوياتها ومواردها الخاصة بها التي من شأنها أن تفضي إلى منع تدهور البيئة البحرية، والتخفيف من حدتها، ووقفها و/أو القضاء عليها، وإصلاحها من آثار الأنشطة البرية'' و ''لتكون مصدر توجيه مفاهيمي وعملي يستفاد منه'' في هذا المجال.

١١ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنسيق تنفيذ البرنامج، نظرا لوجود مكان أمانة البرنامج، من خلال مكتب تنسيق البرنامج، في لاهاي. وتمثل المنظمات والهياكل التابعة لبرامج البحار الإقليمية، المستقلة منها والتي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الآليات الأساسية لوضع البرنامج وتنفيذه. ويقوم عدد من المنظمات الدولية بدعم البرنامج والمشاركة الفعلية في تنفيذه ولا سيما في آلية تبادل المعلومات.

١٢ - إن تقييم حالة البيئة البحرية، على النحو المتعلق بأثر الأنشطة البرية يعتبر واحدا من ثلاثة أنشطة رئيسية يقوم بها مكتب تنسيق البرنامج. وخلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٦-١٩٩٩، عُقدت ثماني حلقات عمل إقليمية تضم خبراء عينتهم الحكومات في إطار برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمناقشة التقييمات الإقليمية عن الأنشطة البرية ووضعها في صيغتها النهائية، بما في ذلك تحديد الأولويات لمصادر التلوث على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد تمخض عن حلقات العمل هذه عشرة تقييمات إقليمية وبرامج عمل إقليمية. وعلى الصعيد العالمي، طلب برنامج الأمم المتحدة للبيئة من فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث بإعداد، مع مراعاة التقييمات الإقليمية، اجتماع استعراض حكومي دولي بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (مونتريال، ٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١).

١٣ - ويتم الدعم المالي لتنفيذ البرنامج من عدد من المصادر بما فيها: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومساهمات خاصة من الحكومات؛ والوكالات المتعاونة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والمساهمات من البرامج البحرية الإقليمية. وتقوم دوائر الحكومة ذات الصلة بتنفيذ وتمويل برامج العمل الوطنية. وقدم دعم لمرفق البيئة العالمي لأحد المشاريع الإقليمية . ومول برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجزء الأكبر من برنامج التقييم الذي أجري في إطار برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، بما في ذلك العمل الذي قام به فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث للبرنامج. أما المساهمات المقدمة من الشراكات مع القطاع الخاص فهي حاليا دون المستوى المتوقع.

(هـ) شبكة العمل الدولية للشعب المرجانية

١٤ - تعد الشبكة مبادرة يشارك فيها عدد من الشركاء، بهدف وقف التدهور في صحة الشعب المرجانية في العالم. وقد بدأت من خلال مرحلة بدء العمل لمدة سنة أعقبتها ''مرحلة عمل'' مدتها أربع سنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤) وفق ''خطة استراتيجية''. وتتوخى الخطة مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتكاملة إلى درجة كبيرة والتي من شأنها أن تمكِّن من نشر الممارسات الجيدة المتعلقة بإدارة الشُعب المرجانية وحفظها. ويقترن العمل الاستراتيجي على الأرض بالتقييم والمعلومات لتعزيز الإدارة الفعالة لتصرفات البشر وتأثيرها على الشُعب المرجانية.

١٥ - وتستند الخطة الاستراتيجية للشبكة إلى ثلاثة مكونات رئيسية هي: التنفيذ، والتقييم والاتصالات. ويركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال برامج البحار الإقليمية على التنفيذ، في حين تركز الشبكة على التقييم، ويركز تحالف الشُعب المرجانية على مكونات

الاتصالات في الخطة. وتتمثل نتائج ونواتج الشبكة المتوقعة في: (أ) نظام عالمي لإدارة ساحلية متكاملة نموذجية ومواقع بحرية محمية وآليات تكفل إمكانية تعلم المجتمعات المحلية الساحلية في أنحاء العالم الواقعة بالقرب من الشُعب المرجانية من النماذج والقيام بجهود مماثلة؛ (ب) إدخال تحسينات موثقة على الممارسات الإدارية وسلامة الشُعب المرجانية وصحتها؛ (ج) مجموعة من المواد الإعلامية تشمل مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات المتعلقة بإدارة الشُعب المرجانية، كجزء من أطلس عالمي مجمَّع من المعلومات المتعلقة بإدارة الشعب المرجانية؛ (د) تعزيز الوعي بحفظ الشُعب المرجانية وإدارتها على نحو ملائم من خلال حملة إعلامية عالمية؛ (هـ) ''القاعدة المرجانية''، المستودع العالمي للبيانات المتعلقة بالشعب المرجانية؛ (و) تعزيز الشبكة العالمية لرصد الشعب المرجانية لتوفير البيانات الضرورية جدا والمتعلقة بصحة الشعب المرجانية وبحالة الشعوب التي تعتمد على الشعب المرجانية؛ (ز) مواد تدريبية مصممة لاحتياجات مديري الشعب المرجانية و (ح) إنشاء صندوق للشعب المرجانية وآليات لدعم إدارة وحفظ الشعب المرجانية.

(و) توقعات البيئة العالمية

١٦ - إن ''توقعات البيئة العالمية'' مشروع مفتوح لتقييمات شاملة ومتكاملة وذات صلة بالسياسات المتعلقة بالبيئة العالمية، بما في ذلك البيئة البحرية. وقد أعلن عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٥ للإيفاء بمتطلبات الإبلاغ عن البيئة في جدول الأعمال ٢١ ويتألف من: (أ) عملية تقييم عالمية ''عملية توقعات البيئة العالمية'' الشاملة لعدة قطاعات والتشاركية، وتضم استعراضات إقليمية ومفاهيم وبناء توافق آراء بشأن المسائل والإجراءات ذات الأولوية من خلال الحوار بين صانعي السياسات والعلماء على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ (ب) تقارير التوقعات البيئية العالمية الدورية - النواتج الأساسية لتوقعات البيئة العالمية - التي تستعرض حالة البيئة في العالم، وتحدد الشواغل البيئية الرئيسية، والاتجاهات والمسائل الناشئة مع تحديد أسبابها وآثارها الاجتماعية الاقتصادية. وتقدم التقارير أيضا توجيهات لصانعي القرارات في مجالات من قبيل صياغة السياسات البيئية وخطط العمل وتخصيص الموارد.

١٧ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتمويل برنامج توقعات البيئة العالمية، ويقوم بتنسيقه فريق صغير مؤلف من خمسة فنيين في شعبة الإنذار المبكر والتقييم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي. ويستند إلى جهد تعاوني يشمل طائفة من الشركاء أو المراكز المشاركة في أنحاء العالم، وتشمل معاهد متعددة التخصصات ذات تطلعات إقليمية وتعمل في حد مشترك يجمع بين العلم والسياسات. وبالإضافة إلى المراكز المتعاونة، تسهم المؤسسات

المشاركة في التقييم، وتقدم مستلزمات محددة إلى عملية التوقعات البيئية العالمية كل في مجال خبرتها. وتعتبر المشاورات الإقليمية إحدى السمات البالغة الأهمية في الإعداد لتقييمات التوقعات البيئية العالمية. ويحضرها مشاركون ترشحهم الحكومات وممثلون عن المراكز المشاركة ذات الصلة.

(ز) التقييم العالمي للمياه الدولية

١٨ - إن التقييم العالمي للمياه الدولية مشروع مدته أربع سنوات يهدف إلى وضع تقييم استراتيجي شامل يمكن أن يستخدمه مرفق البيئة العالمي لتحديد الأولويات لاتخاذ إجراءات إصلاحية وتخفيفية بشأن المياه العالمية بهدف تحقيق فوائد بيئية هامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ولتحقيق هذا الهدف، يهدف المشروع إلى إصدار تقييم شامل ومتكامل تماما للمياه الدولية العالمية، يشمل الوضع الإيكولوجي وأسباب المشاكل البيئية وأحواض المياه العذبة عبر الحدود ونظم السواحل والمحيطات المرتبطة بها.

١٩ - وإن المجال الجغرافي للمشروع ذو طبيعة عالمية وتركيز إقليمي. ويشمل المجال الفني للمشروع تقييما متكاملا للجوانب البيئية والإدارية والعلمية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية لمشاكل البيئة المتعلقة بالمياه. وسيتم تحليل الآثار البيئية والاجتماعية الاقتصادية من وجهة نظر خمسة شواغل رئيسية هي: نقص المياه العذبة؛ والتلوث؛ والموئل والتعديلات المجتمعية؛ والاستغلال غير المستدام لمصائد الأسماك والموارد الحية الأخرى؛ والتغيير العالمي. ويعد تحليل تسلسل الأسباب للشواغل الرئيسية المحددة جزءا لا يتجزأ من عملية التحليل. ويقوم مشروع التقييم العالمي للمياه الدولية بجمع المعلومات اللازمة لإكمال تحليل المشاكل المتعلقة بالمياه العابرة للحدود وأسبابها بشكل تدريجي ومكرر.

٢٠ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ المشروع بالتعاون مع جامعة كالامار بالسويد. ويقوم فريق رئيسي صغير من الفنيين تستضيفهم الجامعة بعملية التنسيق الشاملة للمشروع. ويضطلع بالمشروع شبكة من مراكز التنسيق التابعة للتقييم العالمي للمياه الدولية وفرق مواضيعية مع المشاركة الكاملة لخبراء علميين وفنيين ومديرين وصانعي سياسات وطنيين. ويتم تمويل مشروع التقييم العالمي للمياه الدولية من قبل مرفق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمساهمات الوطنية. وبلغت قيمة التمويل النقدي والعيني لفترة ٤٩ شهرا محددة قرابة ١٣ مليون دولار.

(ح) تقييم النظام الإيكولوجي للألفية

٢١ - سيقوم تقييم النظام الإيكولوجي للألفية، الذي أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان انطلاقته في عام ٢٠٠١، بإعداد سلسلة من أربعة تقارير معمقة، وفي حدود سبع

دراسات قصيرة، معدة لاطلاع صنّاع القرار في الحكومات والقطاع الخاص وفئات المجتمع المدني. وسيقوم بنشر هذه الدراسات، التي ستصدر على امتداد عامين (حتى نهاية ٢٠٠٣)، تقييم النظام الإيكولوجي للألفية، من خلال دار النشر أيلاند بريس في الولايات المتحدة، بعد استعراض واسع النطاق لها يجريه الأقران[ل]. ويتمثل الغرض من تقييم النظام الإيكولوجي للألفية في تحسين إدارة النظم الإيكولوجية العالمية، الطبيعية منها والمنظمة، من خلال المساعدة في تلبية احتياجات صنّاع القرارات والجمهور للمعلومات العلمية التي تم استعراضها من طرف الأقران، وذات الصلة بوضع السياسات، فيما يخص حالة النظم الإيكولوجية، والآثار المترتبة على ما يعتريها من تغيرات، والخيارات المتاحة للتصدي لها. ويتكون التقييم من تقييم عالمي شامل، بالإضافة إلى تقييمات عالمية فرعية لأوضاع النظم الإيكولوجية، وما يعتريها من تغيرات، في مجتمعات محلية وبلدان وأقاليم مفردة منتقاة. وتقوم على تنفيذ تقييم النظام الإيكولوجي للألفية شبكة دولية من الخبراء موزعة على أربعة أفرقة خبراء عاملة تركز اهتماماتها على الأوضاع، والمسارات المحتملة، وخيارات الاستجابة، والتقييمات العالمية الفرعية. ولقد وُضع تقييم النظام الإيكولوجي للألفية بشكل يجعله وثيق الصلة بعمليات تقييم عالمية أخرى، تشمل توقعات البيئة العالمية، والتقييم العالمي للمياه الدولية، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وسيعمل التقييم بشكل وثيق مع برامج البحوث مثل البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي، والنظام العالمي لمراقبة الأرض التابع للنظام العالمي لمراقبة المحيطات، والنظام العالمي لمراقبة المناخ. والجمهور الذي تستهدفه النتائج العالمية للتقييم بشكل أساسي هو الأطراف الداخلة في اتفاقيات تتعلق بالنظم الإيكولوجية.

٢٢ - وتقييم النظام الإيكولوجي للألفية هو جهد يستمر لأربع سنوات، وتبلغ تكلفته ٢١ مليون دولار. وقامت بوضع هذا التقييم شراكة تتكون من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات العلمية الدولية، والوكالات الإنمائية، بتوجيه من القطاع الخاص وفئات المجتمع المدني. ويقوم برعاية تقييم النظام الإيكولوجي للألفية وتقديم مساهمات رئيسية لميزانية التقييم وميزانيته الأساسية، مرفق البيئة العالمية، ومؤسسة الأمم المتحدة، ومؤسسة دافيد ولوسايل باكار، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وحكومة النرويج، ومؤسسة روكفلر، والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء في الولايات المتحدة (ناسا)، وإدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة. وينسق برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمانة تقييم النظام الإيكولوجي للألفية. وتقوم ست مؤسسات مختلفة بتقديم الدعم الإداري واللوجستي والتقني للأفرقة العاملة التي تضطلع بالتقييمات. وتغطي المؤسسات الوطنية معظم وقت الخبراء المشاركين في التقييم.

(ط) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

٢٣ - تم إنشاء الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ١٩٨٨ من طرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتقييم المعلومات العلمية والتقنية والاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة بفهم مخاطر تغير المناخ الناجمة عن فعل الإنسان. ويرعى الفريق بصفة مشتركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وهو مفتوح لجميع البلدان الأعضاء في هاتين المنظمتين. ولا يجري الفريق بحوثا جديدة، كما لا يرصد البيانات المتعلقة بالمناخ، ولكنه يستند بشكل رئيسي في تقييماته إلى الأدبيات العلمية والتقنية المنشورة والتي استعرضها الأقران. ويتم تنظيم عمل الفريق من خلال اجتماعات عامة تعقد مرة في السنة وعبر أنشطة أفرقته العاملة الثلاثة وفرقة عمل. ويقوم الفريق العامل الأول بتقييم الجوانب العلمية لنظام المناخ والتغيرات المناخية؛ ويعالج الفريق العامل الثاني المسائل المتعلقة بمدى تعرض الأنظمة الاجتماعية - الاقتصادية والأنظمة الطبيعية للتغيرات المناخية، والآثار السلبية والإيجابية، الممكنة والمحتملة، لتغيرات المناخ، والخيارات المتاحة للتكيف مع التغيرات المتوقعة؛ ويقوم الفريق العامل الثالث بتقييم الخيارات المتاحة للحد من آثار انبعاثات غاز الدفيئة، والتخفيف من آثار التغيرات المناخية بطرق أخرى. وتشرف فرقة العمل المعنية بالقوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة على برنامج قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة.

٢٤ - ويتم في الجلسات العامة للفريق قبول تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وميزانية الفريق، أو إقرارها. كما يتم في الجلسات العامة انتخاب رئيس الفريق وأعضاء مكتبه. وقد أصدر الفريق ثلاثة تقارير تقييمية. وكان للتقرير التقييمي الأول (١٩٩٠) دور مهم في قيام الجمعية العامة بإنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقدم التقرير التقييمي الثاني (١٩٩٥) مساهمة أساسية في المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، في عام ١٩٩٧. ويقدم التقرير الثالث (٢٠٠١) تقييما شاملا ومستكملا للأبعاد العلمية والتقنية والاقتصادية - الاجتماعية لتغير المناخ[٥] ذات الصلة بوضع السياسات، مركزا على النتائج الجديدة التي تم التوصل إليها منذ سنة ١٩٩٥، وموليا اهتماما أكبر للمستوى الإقليمي. وسيتم إنجاز تقييم رابع في عام ٢٠٠٧.

٢٥ - وتستضيف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الأمانة الصغيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وهي تتكون من (موظفَين فنيين وثلاثة موظفي دعم)، وتقدم الدعم لها بصفة مشتركة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتديرها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ويتم دعم الصندوق الاستئماني من خلال الاشتراكات السنوية

المقدمة من الحكومات على أساس جدول يعتمده الفريق؛ والمساهمات النقدية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية؛ وتبرعات نقدية أخرى. ويبلغ المتوسط السنوي لميزانية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ حوالي ٢,٥ مليون دولار. ويقدم الصندوق الاستئماني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، المشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدعم المالي الأساسي، مع دعم إضافي يقدم من خلال مساهمات عينية. وتساهم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في تغطية تكاليف أمانة الفريق وتكلفة إيواء الأمانة، في حين يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة التكاليف المتعلقة بمسؤول البرنامج. وتغطي الحكومات التكاليف المتعلقة باجتماعات وحلقات عمل، وأنشطة ترجمة وثائق، ومنشورات منتقاة.

٢ - تقييمات إقليمية

(أ) اتفاقية حماية البيئة البحرية لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي واتفاقية هلسنكي

٢٦ - تم تطوير اتفاقية حماية البيئة البحرية لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي واتفاقية البيئة البحرية لمنطقة بحر البلطيق (اتفاقية هلسنكي)، دونما مساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة[ن]. وقامت كل من اتفاقية حماية البيئة البحرية لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي واتفاقية هلسنكي بإنشاء اللجان والأمانات الخاصة بكل منهما، والتي يتم تمويلها من طرف أعضائها.

٢٧ - وتقوم لجنة اتفاقية سنة ١٩٩٢ لحماية البيئة البحرية لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي بإصدار تقييمات مشتركة، على فترات منتظمة، لنوعية البيئة البحرية في المنطقة التي تغطيها الاتفاقية. وتم إعداد تقارير حالة النوعية لخمسة مناطق من مناطق شمال شرق المحيط الأطلسي، وتشكل هذه التقارير، بالاقتران مع أعمال سابقة تم القيام بها في إطار تقارير حالة النوعية لبحر الشمال لسنة ١٩٩٣، وبرنامج الرصد والتقييم للمنطقة القطبية، وفريق التنسيق للبحر الأيرلندي، أرضية لأحدث منشورات اتفاقيةحماية البئية البحرية لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي، المعنون ''تقرير حالة النوعية لعام ٢٠٠٠ لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي''. ويتم من خلال هذه التقييمات تمحيص مدى فعالية التدابير المتخذة، أو المقرر اتخاذها، لحماية البيئة البحرية، وتحديد أولويات ما سيتخذ من إجراءات.

٢٨ - وتقوم لجنة هلسنكي أيضا بتقييم آثار ملوثات مختلفة على الموارد الطبيعية لبحر البلطيق على امتداد العشرين سنة الماضية. وتشكل تقارير التقييم الناتجة عن هذه العملية نشاطا تجميعيا فريدا من نوعه لحقائق علمية، تمخض عن التعاون المتميز بين الأوساط العلمية في منطقة بحر البلطيق. ويستند أحدث هذه التقييمات، وهو التقييم المرحلي الرابع لحالة البيئة

في منطقة البلطيق البحرية، ١٩٩٤-١٩٩٨ إلى مساهمات قدمها ما لا يقل عن ١٥٠ عالما ينتمون إلى جميع دول منطقة بحر البلطيق. ولقد مثل هذا التعاون النشط الأساس الفعلي لتقييم التوجهات الإنمائية، من خلال تحديد الجهة المسؤولة عن التغيرات سواء أكانت أنشطة بشرية أو تغيرات طبيعية - وأخيرا، لتحديد نجاح التدابير الحمائية في منطقة بحر البلطيق.

(ب) برامج البحار الإقليمية

٢٩ - قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور قيادي في الشروع في المفاوضات المتعلقة بعدد من اتفاقيات البحار الإقليمية أو دعمها. ومعظم اتفاقيات البحار الإقليمية هي على هيئة اتفاقيات إطارية شاملة، يُستكمل فيها النص الرئيسي الذي يحتوي على الأحكام العامة بعدة بروتوكولات أو مرفقات تحدد التدابير الملموسة التي يتوقع أن تقوم الأطراف المتعاقدة بتنفيذها[ع]. وترتبط جميع اتفاقيات البحار الإقليمية ببرامج محددة تدعم تطبيق أحكام الاتفاقيات وبروتوكولاتها. وتعتمد الأنشطة المحددة لأي إقليم على حدة على الاحتياجات والأولويات في ذلك الإقليم[ف].

٣٠ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كأمانة لأربع اتفاقيات وسبع خطط عمل، وذلك إما مباشرة من خلال مقره في نيروبي أو من خلال وحدات تنسيق إقليمية شبه مستقلة تعمل تحت سلطة الأطراف المتعاقدة ويديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنيابة عنها. ولاتفاقيات البحار وخطط العمل الإقليمية الأخرى أمانات يقوم بإنشائها وتسييرها الأطراف المشاركة في هذه الاتفاقيات. وتقدم الأمانات التوجيه العام وتنسق الأنشطة المتفق عليها على المستوى الإقليمي. وعلى المستوى القطري، يُعهد بمهمة التنسيق الداخلي لهذه الأنشطة إلى منسقين وطنيين يعينهم كل من الأطراف المتعاقدة. وتم بموجب قرارات اتخذتها الأطراف المتعاقدة إنشاء مراكز نشاط إقليمية لتنفيذ بعض الأنشطة المعينة وتنسيقها، لا سيما تلك المتعلقة بالأحكام الملزمة قانونا (على سبيل المثال، البروتوكولات المعتمدة بموجب الاتفاقيات). ومعظم هذه المراكز هي مؤسسات وطنية ذات أدوار إقليمية أسندت لها في اجتماعات الأطراف المتعاقدة، وهي تعمل على أساس التمويل المشاريعي. ويتمثل أحد العناصر الأربعة للاستراتيجية العامة التي تتبعها خطة العمل في: ''تقييم حالة البيئة البحرية والساحلية، والتوجهات المتعلقة بنوعية هذه البيئة، ومصادر تدهور البيئة البحرية والساحلية، وتأثيرات هذا التدهور على الصحة البشرية والأنظمة الإيكولوجية والمرافق''[ص].

٣١ - ووفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة التمويل الأولي لوضع الاتفاقيات وخطط العمل المقترنة بها، التي تصاغ برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتتم تغطية التكاليف المشتركة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات وخطط عملها (مثل الأمانات، والاجتماعات، والتنسيق،

والتدريب) من خلال صناديق استئمانية خاصة تنشئها الأطراف المتعاقدة في كل اتفاقية . وتمول فرادى الحكومات تطبيق الاتفاقيات وخطط العمل على المستويات الوطنية، ولو أن قدرا كبيرا من المساعدة يتم تقديمه إلى الدول النامية أيضا من خلال الصناديق الاستئمانية المنشأة بموجب الاتفاقيات. وفضلا عن ذلك، ثمة مشاريع يتم تمويلها، أو الاشتراك في تمويلها، من خلال موارد يتحصل عليها، على مستوى تمويل المشروع، من مصادر خارجية (من قبيل مرفق البيئة العالمية، والاتحاد الأوروبي)، أو من مساهمات حكومية مخصصة لهذه المشاريع.

(ج) هيئات مصائد الأسماك الإقليمية

٣٢ - هناك شبكة آخذة في التوسع من هيئات مصائد الأسماك الإقليمية، تشمل هيئات مصائد أسماك إقليمية، من بينها هيئات تابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وأخرى غير تابعة لها. وتبعا لنطاق نشاط وأهداف كل من هذه الهيئات، تتباين أنواع ومستويات أنشطتها التي تهدف إلى وضع وتنفيذ أساليب تحسين إدارة مصائد الأسماك ومواردها، وسبل تحسين جمع وتبادل البيانات والمعلومات العلمية، وتشجيع ونشر المواد المتعلقة بالمشورة التقنية، والمشورة في مجال وضع السياسات، فيما يخص مصائد الأسماك التابعة للجهات التي تمثلها هذه الهيئات، وإقامة شراكات مع هيئات مصائد أسماك إقليمية أخرى.

٣٣ - وتدعم إدارة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة إقامة وتعزيز عدد مهم من هيئات مصائد الأسماك الإقليمية، وتقوم بتشجيع التعاون وتبادل المعلومات ووضع السياسات واتخاذ التدابير التقنية لدعم مصائد الأسماك المستدامة والحفاظ على الموارد السمكية. وقامت منظمة الأغذية والزراعة بتنظيم مجموعة من الاجتماعات لهيئات مصائد الأسماك الإقليمية، وناقشت نتائجها لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وجرى في أحدث هذه الاجتماعات استعراض القرارات التي اتخذتها دورة اللجنة لعام ٢٠٠٣ ذات الصلة لهيئات مصائد الأسماك الإقليمية، وتمت مناقشة النتائج التي توصلت إليها دراسة حديثة لمنظمة الأغذية والزراعة عن دور منظمات مصائد الأسماك أو الترتيبات الدولية وغيرها من الهيئات المعنية بالحفاظ على الموارد المائية الحية وإدارتها. وناقش الاجتماع كذلك العوامل الخارجية التي تؤثر على إدارة مصائد الأسماك، وجهود الشراكة بين هيئات مصائد الأسماك الإقليمية ومنظمة الأغذية والزراعة من أجل وضع نظام لرصد موارد مصائد الأسماك، والآثار المترتبة على مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالنسبة لهيئات مصائد الأسماك الإقليمية، والنُهُج المتبعة في دمج الاعتبارات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية في إدارة مصائد الأسماك من طرف هيئات مصائد الأسماك الإقليمية.

٣٤ - ومن المسائل ذات الأهمية بوجه خاص في سياق عملية التقييم البحري العالمية المقترحة، والتقييمات الإقليمية المصاحبة لها، إنشاء نظام رصد لموارد مصائد الأسماك، وهو شبكة تعاونية عالمية لرصد المعلومات المتعلقة بمصائد الأسماك، وتبادل هذه المعلومات. وتهدف شبكة شراكة نظام رصد موارد مصائد الأسماك، التي يتم إنشاؤها في إطار نظام المعلومات العالمي المتعلق بمصائد الأسماك التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، إلى تحسين كل من نوعية ونطاق تغطية الرصد العالمي لموارد مصائد الأسماك البحرية، وذلك من خلال (أ) توفير معلومات شاملة ومنسقة ومراقبة من حيث الجودة، ومستكملة بشأن مصائد الأسماك والموارد، تستند إلى بيانات ومناهج موحدة؛ (ب) تعزيز التعاون فيما بين شركاء نظام رصد موارد مصائد الأسماك بما في ذلك هيئات مصائد الأسماك الإقليمية، والمؤسسات العلمية الوطنية، وغيرها، الذين يقدمون المعلومات وفقا للولايات المنوطة بكل منهم والذين يشتركون في معايير وبروتوكولات متفق عليها؛ و (ج) تسهيل التدفق المبسّط للمعلومات من خلال الدمج المنهجي للمواد من المستوى الوطني إلى المستويين الإقليمي والعالمي؛ و (د) تشجيع تغيير السياسات ودعم سياسات التنمية المسؤولة لمصائد الأسماك بتقديم معلومات عن المسائل الاستراتيجية مثل الفقر، والأمن الغذائي، والقدرات المفرطة والصيد المفرط، والإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية، والتأثيرات المناخية، وما إلى ذلك.

٣٥ - وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بشكل منتظم بتحليل وتجميع ونشر المعلومات المتعلقة بموارد مصائد الأسماك البحرية، على المستويين الإقليمي والعالمي، في استعراضاتها التي تجرى كل سنتين لحالة موارد مصائد الأسماك البحرية العالمية وحالة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم.

الحواشي

(أ) تقوم الهيئات التالية في الوقت الحالي برعاية فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية: المنظمة البحرية الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(ب) انظر على سبيل المثال "A Sea of Troubles", GESAMP Reports and Studies, No. 70, 2001.

(ج) انظر على سبيل المثال "Protecting the Oceans from Land-Based Activities. Land-Based Sources and Activities Affecting the Quality and Uses of the Marine, Coastal and Associated Freshwater Environment", GESAMP Reports and Studies, No. 71, 2001.

(د) ''مبادئ توجيهية لحماية البيئة البحرية''، فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، ١٩٩٤.

(هـ) الأطراف المشاركة في وضع الأطلس هي: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأغذية والزراعة، اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المنظمة البحرية الدولية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أمانة اتفاقية التنوع الحيوي، الإدارة الوطنية المعنية بشؤون المحيطات والشؤون الجوية في الولايات المتحدة، الإدارة الرئيسية لشؤون الملاحة وعلوم المحيطات التابعة لوزارة الدفاع في الاتحاد الروسي.

(و) A/51/116، المرفق الثاني، الفقرتان ٣ و ١٤.

(ز) منظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة: يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو إحدى الوكالات بالنسبة لكل فئة موارد، بدورالوكالة الرائدة.

(ح) قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشر التقييمات في تقارير ومجموعات دراسات البحار الإقليمية، ويمكن الاطلاع عليها أيضا على موقع برنامج العمل العالمي على الشبكة: www.gpa.unep.org.

(ط) من بين الشركاء المؤسسين لشبكة العمل الدولية للشُعب المرجانية: المركز العالمي للأسماك (المعروف سابقا بالمركز الدولي لإدارة الموارد المائية الحية)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الموارد العالمية، والمركز العالمي لرصد عمليات الحفظ، والشبكة العالمية لرصد الشُعب المرجانية، والمبادرة الدولية بشأن الشعاب المرجانية – لجنة تنسيق التخطيط، والتحالف بشأن الشعاب المرجانية.

(ي) مولت مؤسسة الأمم المتحدة مرحلة البداية.

(ك) آخر تقرير هو: GEO-3: *Global Environment Outlook 3 — Past, present and future perspectives* والتقارير السابقة هي: GEO-1, published in 1997, and GEO-2 in 1999.

(ل) نشرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أول دراسة في سلسلة دراسات تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية تحت عنوان ''النظم الإيكولوجية والرفاه البشري: إطار للتقييم'' (Ecosystems and Human Well-being: A Frame-work for Assessment). ويمكن الاطلاع عل نتائجها على موقع تقييم النظام الإيكولوجي التالي على شبكة الإنترنيت www.millenniumassessment.org.

(م) تنص المبادئ التي تنظم عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والتي اعتمدها الفريق في دورته الرابعة عشرة المعقودة في سنة ١٩٩٨ على أنه ''ينبغي لتقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن تتسم بالحياد فيما يتعلق بالسياسات، بيد أنه قد يكون من الضروري لها أن تعالج بشكل موضوعي العوامل العلمية والتقنية والاجتماعية – الاقتصادية المتعلقة بتطبيق سياسات معينة''، وأنه ''ينبغي أن تخضع وثائق الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لاستعراض الأقران من طرف مجموعة خبراء، وللاستعراض من طرف الحكومات'' (المبدآن ٢ و ٣).

(ن) توجد إحدى عشرة اتفاقية رئيسية تتعلق بالبحار الإقليمية سارية النفاذ، هي: هلسنكي (١٩٩٨)، برشلونة (١٩٧٦ – نُقحت في سنة ١٩٩٥)، الكويت (١٩٧٨)، أبيدجان (١٩٨١)، ليما (١٩٨١)، جدة (١٩٨٢)، قرطاجنة (١٩٨٣)، نيروبي (١٩٨٥)، نوميا (١٩٨٦)، بوخارست (١٩٩٢)، اتفاقية أوسلو – باريس بشأن حماية البيئة البحرية لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي (١٩٩٢). وبالإضافة إلى الاتفاقيات السارية النفاذ، يتم التفاوض بشأن اتفاقيتين تتعلقان بالبحار الإقليمية: إحداهما تخص بحر قزوين والأخرى تخص شمال شرق المحيط الهادئ.

(س) المنطقة الأولى: المياه القطبية؛ المنطقة الثانية: بحر الشمال الأكبر؛ المنطقة الثالثة: بحر البلطيق، المنطقة الرابعة: خليج بسكاي والساحل الإيبري، المنطقة الخامسة: المحيط المفتوح.

(ع) تم تعديل عدد من الاتفاقيات الإقليمية، لا سيما تلك المعتمدة في أوائل السبعينات، بل تم تنقيحها كليا كي تدرج الاهتمامات المتسعة النطاق للأطراف المتعاقدة في ما يخص المشاكل المعقدة للبيئة البحرية. وكان أكثر

هذه التغيرات جذرية دمج اتفاقيتين في الاتفاقية الجديدة. وهي اتفاقية حماية البيئة البحرية لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي. ويجري النظر في مزيد من التنقيحات والتعديلات لبعض الاتفاقيات.

(ف) في حين كان محور تركيز خطط العمل الأولي حماية البيئة البحرية من التلوث، فإن أولويات خطط العمل التي اعتمدت في ما بعد تحولت إلى جميع المسائل ذات الصلة بتطوير وحماية البيئات البحرية ومواردها. وقد وسعت التنقيحات الدورية لخطط العمل نطاق هذه الخطط لكي تشدد على المسائل المتعلقة بالإدارة والاستخدام المتكاملين للبيئة البحرية والساحلية على غرار ما أوصت بها جدول أعمال القرن ٢١. وفي بعض المناطق، يتم بذل جهود أكيدة لإيلاء مزيد من الاهتمام للمشاكل الخاصة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولإدارة الأحواض النهرية المشتركة، والآثار المحتملة لتغيرات المناخ.

(ص) هناك مثالان لتقييمين إقليميين يستشهد بهما لنوع التقارير المرحلية الصادرة عن أمانات اتفاقيات البحار الإقليمية، وهما: ''حالة البيئة البحرية والساحلية في منطقة البحر المتوسط'' (MAP Technical Report No. 100, UNEP, ATHENS, 1996)، و ''تقرير حالة النوعية لعام ٢٠٠٠'' (لجنة اتفاقية حماية البيئة البحرية لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي، باريس، ٢٠٠٠).

المرفق الثاني

موجز عن الردود الواردة بشأن المقترحات المتعلقة بطرائق التقييم البحري العالمي

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ألف - الدول الأعضاء	١-٩	٤١
١ - ملاحظات عامة	١-٢	٤١
٢ - ملاحظات محددة	٣-٩	٤١
(أ) مبرر إنشاء عملية التقييم البحري العالمي في إطار الأمم المتحدة	٣	٤١
(ب) خصائص عملية التقييم البحري العالمي	٤	٤٢
(ج) التقييم البحري العالمي والحكم الرشيد للمحيطات	٥	٤٢
(د) آلية أو هيكل التقييم البحري العالمي	٦	٤٢
(هـ) تمويل عملية التقييم البحري العالمي	٧	٤٣
(و) بناء القدرات	٨	٤٣
(ز) المؤسسة أو الأمانة المضيفة	٩	٤٣
باء - إدارات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية وبرامجها	١٠-١٤	٤٣
١ - إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في الأمانة العامة للأمم المتحدة	١٠	٤٣
٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	١١	٤٤
٣ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١٢-١٤	٤٤
جيم - الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمكتب الهيدروغرافي الدولي	١٥-٢٨	٤٦
١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)	١٥-١٧	٤٦
٢ - المنظمة البحرية الدولية	١٨	٤٧
٣ - اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية	١٩-٢٢	٤٧
٤ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	٢٣	٤٩
٥ - منظمة الصحة العالمية	٢٤	٤٩
٦ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٢٥	٥٠

	٧ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٢٦-٢٧	٥٠
	٨ - المكتب الهيدروغرافي الدولي	٢٨	٥١
دال -	الآلية المشتركة بين الوكالات: فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري	٢٩-٣٦	٥١
هاء -	أمانات الاتفاقيات	٣٧-٤٣	٥٤
	١ - اتفاقية التنوع البيولوجي	٣٧-٣٨	٥٤
	٢ - اتفاقية لندن لعام ١٩٧٢ (المنظمة البحرية الدولية)	٣٩	٥٥
	٣ - اتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة	٤٠-٤٣	٥٥
واو -	المنظمات الحكومية الدولية العالمية خارج منظومة الأمم المتحدة	٤٤	٥٦
	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٤٤	٥٦
زاي -	المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية	٤٥-٤٩	٥٧
	١ - الاتحاد الأوروبي	٤٥-٤٦	٥٧
	٢ - الوكالة الأوروبية للبيئة	٤٧-٤٨	٥٧
	٣ - جدول أعمال القرن ٢١ لمنطقة بحر البلطيق	٤٩	٥٨
حاء -	منظمات مصائد الأسماك الإقليمية	٥٠-٥١	٥٨
	١ - لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري	٥٠	٥٨
	٢ - لجنة الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ	٥١	٥٩
طاء -	المنظمات غير الحكومية	٥٢-٥٥	٥٩
	١ - منظمة إحصاء الأحياء البحرية	٥٢	٥٩
	٢ - المعهد الدولي للمحيطات	٥٣	٥٩
	٣ - عملية مراقبة الشعاب المرجانية	٥٤	٥٩
	٤ - الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية	٥٥	٦٠

ألف - الدول الأعضاء

١ - ملاحظات عامة

١ - أعربت الدول عن تأييدها ''القوي'' لإنشاء آلية للتقييم البحري العالمي بالصيغة التي أقرّها المجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وأكدتها الجمعية العامة في قرارها ١٤١/٥٧ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ من أجل الإسهام في تحسين إدارة المحيطات لأغراض حماية البيئة البحرية. وأبرزت موافقتها على المداولات التي جرت في ريكيافيك وبريمن، وأشارت إلى الاستقصاء الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة بوصفه يوفر استعراضا عاما جيدا للتقييمات الإقليمية الجارية ويشكل الأساس اللازم لإجراء تقييمات عالمية منتظمة. وساد اتفاق عام بشأن الحاجة إلى إجراء استعراض عالمي لحالة البيئة البحرية والتنبؤ باتجاهات المستقبل استنادا إلى سيناريوهات محددة، وبشأن الحاجة إلى توفير مشورة بخصوص التدابير الممكنة التي يمكن اتخاذها للاستجابة على نحو أكثر فعالية للأخطار الناجمة عن الآثار السلبية للأنشطة البشرية المترتبة على البيئة البحرية والموارد البحرية. واعتبر بعض الدول أن استعراض حالة البيئة البحرية الذي أجراه فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية والذي نشره في تقريره المعنون ''بحر المشاكل''[أ] (Sea of Troubles) يوفر مساهمة مفيدة في إنشاء العملية.

٢ - وأعربت الدول عن اعتقادها أن بإمكان التقييم البحري العالمي اعتماد نهج قائم على النظم الإيكولوجية، وبإمكان مشاريع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، الجارية أو المزمع وضعها، أن توفر أساسا لتطوير التقييم البحري العالمي، وأنه يتوجب، تلافيا للازدواجية، استخدام أنشطة التقييم الجارية في إطار منظمات أو اتفاقيات البحار الإقليمية على نحو منسق. واعتبرت الدول من الأهمية بمكان أن تتعهد ''جميع'' منظمات الأمم المتحدة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧ بالقيام بدور فعّال في التقييم البحري العالمي. ومما لا شك فيه أن توفير تقييم منتظم وفي الوقت المناسب لحالة جميع جوانب النظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك النظر في الآثار الاجتماعية والاقتصادية يمثل مهمة صعبة تتطلب كثيرا من الموارد.

٢ - ملاحظات محددة

(أ) مبرر إنشاء عملية التقييم البحري العالمي في إطار الأمم المتحدة

٣ - تمكن عملية التقييم البحري العالمي صنّاع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة من معالجة مشاكل البيئة البحرية على نحو شامل ومتكامل على أساس معلومات ميسرة وموثوق بها عن حالة البيئة البحرية عوضا عن المعلومات الحالية التي تعتبر مجزأة وتفتقر إلى

التماسك والقابلية للمقارنة. وينبغي للعملية الجديدة أن تعالج نقص السيناريوهات التي تبرز العواقب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تدهور البيئة البحرية في حال استمرار الممارسات الراهنة على حالها دون تغيير، من ناحية، والمنافع التي يمكن جنيها من تدخل السياسة العامة عند مستوى معين، من ناحية أخرى.

(ب) خصائص عملية التقييم البحري العالمي

٤ - شددت الدول على ضرورة أن تسفر عملية التقييم البحري العالمي عن استعراض منتظم ومتماسك للبيئة البحرية، ولا سيما في المجالات التي لا تتوفر بشأنها معلومات (من قبيل الصحة والغذاء والأمن). وينبغي أن تستند عملية التقييم البحري العالمي إلى الشبكات الحالية لمنظمات الأمم المتحدة وبرامجها وأن تستفيد على وجه الخصوص من الترتيبات الإقليمية الحالية فضلا عن تقييمات كتلك التي يجريها فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية أو مثل التقييم العالمي للمياه الدولية. واعتبر بعض الدول أن بإمكان التقييم البحري العالمي أن يحفز على زيادة التعاون فيما بين منظمات الأمم المتحدة الذي يشوبه في أغلب الأحيان التزاحم على الموارد.

(ج) التقييم البحري العالمي والحكم الرشيد للمحيطات

٥ - أعرب بعض الدول عن رأي مفاده أن عملية التقييم البحري العالمي ينبغي أن تخضع لمساءلة الجمعية العامة التي تتمتع بولاية الإشراف العام ومهام السياسات فيما يتعلق بالمحيطات والبحار. ويمكن أن يدرج في صلب تقرير الأمين العام السنوي عن المحيطات وقانون البحار، أو يرفق به أي تقرير تعده عملية التقييم البحري العالمي أو أي توصيات تصدرها. وتوفر العملية الاستشارية غير الرسمية بالفعل مساهمة شاملة واسعة النطاق للمناقشات التي تجريها الجمعية العامة بهذا الشأن. وترى دول أخرى أن بإمكان عملية التقييم البحري العالمي أيضا أن تتكيف مع الهيكل الحكومي الدولي لصنع القرارات ورسم السياسات الذي أنشأته اتفاقية قانون البحار، ومع الاتفاقات المتعلقة بتنفيذها. وأثير كذلك سؤال عن كيفية تفاعل عملية التقييم البحري العالمي مع الآلية الجديدة للتنسيق والتعاون فيما بين الوكالات في إطار منظومة الأمم المتحدة.

(د) آلية أو هيكل التقييم البحري العالمي

٦ - أصر بعض الدول على أنه ينبغي لأي آلية أن تؤمِّن اشتراك الحكومات. ويمكن الاهتداء بعض الشيء بتجربة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وتم التأكيد على المصداقية بوصفها أحد الجوانب الرئيسية للعملية الجديدة التي يجب أن تكون أيضا شاملة للجميع وشافَّة. وفي جملة الوظائف المنوطة بالتقرير العالمي الذي سيتم تصميمه التوليف بين

التقييمات الإقليمية، وتحديد الثغرات والسيناريوهات، وتقييم نوعية البيانات، وتبيان حدود النظم الإيكولوجية، وإنشاء موقع فعال على الشبكة العالمية. وأُثير توقّع مفاده أن بإمكان عملية التقييم البحري العالمي أن تعزز إمكانية اعتماد مقاييس أو معايير تمكن من إجراء مقارنات فيما بين المناطق الجغرافية المختلفة. ويمكن أن تخضع أي نتيجة تتوصل إليها العملية إلى ''عملية استعراض من قِبَل الأنداد''.

(هـ) تمويل عملية التقييم البحري العالمي

٧ - ستؤدي عملية التقييم البحري العالمي وظائفها على نحو جيد وفعال إذا توفرت لها قاعدة مالية مناسبة ويمكن التنبؤ بها ولا تؤثر بشكل سلبي على أداء المهام والمسؤوليات الحالية بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

(و) بناء القدرات

٨ - رئي أنه من المهم إدراج تقييم المستعملين النهائيين في صلب عملية التقييم البحري العالمي. وأشير إلى أن منظمة الأمم المتحدة تفرض على الدول الأعضاء لتوها التزامات مكثفة بتقديم تقارير إليها مما يضع عبئا ثقيلا على عاتق الدول النامية، التي تفتقر، في حالات كثيرة، للقدرات الإدارية والعلمية الضرورية لجمع البيانات وتحليلها. وينبغي لعملية التقييم البحري العالمي أن تحد إلى أقصى قدر ممكن من التزامات تقديم التقارير وأن تولي اهتماما خاصا لتسهيل سبل الحصول على البيانات وجمع المعلومات وتحليلها في المناطق البحرية المتصلة بالبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي لا توجد فيها حاليا آليات مناسبة.

(ز) المؤسسة أو الأمانة المضيفة

٩ - أعربت الدول التي بعثت بردود أنه لا يمكن البت في مسألة إنشاء مؤسسة أو أمانة مضيفة، بما في ذلك مسألة الموارد والقدرات اللازمة لها، إلا بعد تحديد العناصر الرئيسية للعملية. ومع ذلك، اقتُرح أن يتضمن تقرير الأمين العام عن عملية التقييم البحري العالمي، إن أمكن، إشارة إلى الموارد الممكنة لتمويل العملية.

باء - إدارات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية وبرامجها

١ - إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في الأمانة العامة للأمم المتحدة

١٠ - أشارت إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية إلى أن الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، يبين ضرورة إجراء استعراضات منتظمة لمسائل البيئة البحرية والمسائل الإنمائية المتصلة بها. ولقد نظرت لجنة التنمية المستدامة، في عدد من اجتماعاتها، في مسائل المحيطات والبحار (في أعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٩) وتناولت مسألة إنشاء عملية التقييم البحري العالمي، من خلال إبرازها أهمية جمع ونشر المعلومات العلمية البحرية.

وفي هذا السياق، أكدت الإدارة أنها أيدت تأييدا تاما، بوصفها أمانة لجنة التنمية المستدامة، القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بشأن إنشاء عملية للتقييم البحري العالمي، التي ينبغي لها أن تتبع نهجا متكاملا ومنسقا، وأن تعكس مصالح وكفاءات جميع أصحاب المصلحة، وأن تتلافى الازدواجية مع الأنشطة الحالية للتقييمات البحرية. وأشارت الإدارة إلى أن فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية يوفر مصدرا قيما للمشورة المستقلة ومشورة الخبراء، وهي مشورة حظيت بالاعتراف من جانب لجنة التنمية المستدامة وهيئات حكومية دولية أخرى. والاستعراض الذي أجراه فريق الخبراء المشترك مؤخرا ينبغي أن يعطيه دورا أكثر أهمية في الأنشطة الحالية. وتتطلع الإدارة إلى العمل مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وغيرها من الشركاء في المجتمع الدولي لتنفيذ القرارات التي تتخذ بشأن عملية التقييم البحري العالمي.

٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

١١ - شددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على أهمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لحالة البيئة البحرية. وبعد أن حذرت اللجنة من الازدواجية، أشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، وبرنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة التقنية، مكلفة، حسب ولايتها، بإجراء تقييمات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. ولهذا، ينبغي لعملية التقييم البحري العالمي أن تكفل تحقيق التكامل والترابط فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. وبالنظر لتركيز الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها حصرا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، على تقييم التجارة والمسائل البيئية، اقترحت اللجنة أن تساعد في رصد الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالتجارة والمسائل البيئية (من قبيل قطاع مصائد الأسماك). بيد أن تنفيذ هذا الاقتراح يتوقف على توافر الموارد.

٣ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٢ - أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن مجلس إدارته كان قد رحب في الجزء الثاني من مقرره ١/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣[ب]، بإسهام نتائج المشاورات التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة لمقرر المجلس ١٣/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١[ج] المتعلق بالتقييم البحري العالمي إلى حد كبير بالهدف المبين في خطة تنفيذ جوهانسبرغ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[د]. وبغية تنفيذ المقرر ١/٢٢، اقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام بالأنشطة التالية: (أ) إجراء مشاورات على صعيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن مساهمة البرنامج في عملية التقييم[هـ]؛ (ب) عرض النتائج الهامة لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الحالية ذات الصلة بالتقييم كمدخلات في عملية التقييم البحري

العالمي، من قبيل نتائج التقييم العالمي للمياه الدولية، وتقييم النظم الإيكولوجية البحرية، وكتيبات أحدث التطورات البيئية – الجغرافية البحرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (ج) عقد اجتماع خبراء بشأن طرائق التقييم ومحور التركيز وأساليب العمل مع توفير دعم مالي خاص لاشتراك خبراء من البلدان النامية؛ (د) إنشاء صندوق استئماني، وفق طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بغرض مشاركة البلدان النامية في عناصر التقييم الذي يجريه البرنامج؛ (هـ) إعداد تقرير عن كيفية مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية التقييم البحري العالمي.

١٣ – وأعرب برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن رأي مفاده أن هناك حاجة لوضع إجراء بشأن تقييم مركَّب، لتتمكن الوكالات المختلفة بموجبه من المساهمة في التقييم في إطار عمل موحد. ويهدف النهج التشاركي النموذجي الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية التقييم البحري العالمي إلى وضع عملية منتظمة ومستمرة وفعالة من حيث التكاليف، استنادا إلى البرامج الحالية والمستمرة والموارد المتاحة. وبغية البدء بعملية من هذا القبيل يمكن تشكيل فريق عمل معني بالتقييم البحري العالمي مؤلف من ممثلين من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. وبإمكان هذا الفريق أن يحدد مجالات المسؤولية ومساهمة وتعاون الوكالات المشتركة، استنادا إلى ولاياتها واختصاصاتها الأساسية ويحدد الاحتياجات والثغرات في التقييم، آخذا في الاعتبار التقييمات الحالية والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها جميع الوكالات المشترِكة. وتكون كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة مسؤولة على حدة عن نموذج للتقييم وفقا لولايتها. وبغية كفالة المصداقية العلمية لنماذج التقييمات وأهميتها للمستعملين، يمكن وضع تلك النماذج بالتشاور مع أصحاب المصلحة وتعبئة الخبراء العلميين المستقلين. ويتألف كل نموذج من تقييمات عالمية ومواضيعية. وأحد العناصر الرئيسية في تلك النماذج الآليات الكفيلة بدعم التقييمات دون العالمية والتفاعل معها. وسيتضمن كل نموذج منها أنشطة تكفل اشتراك خبراء من الدول النامية وجهودا لبناء قدرات تلك البلدان. وسيتم إصدار تقارير تجميعية عالمية شاملة، على فترات منتظمة، بالاشتراك مع الوكالات والخبراء العلميين وأصحاب المصلحة ذوي الصلة. ومن شأن النهج التشاركي النموذجي أن يربط التقييمات المنتظمة وعملية الإبلاغ بمختلف المنتديات الحكومية الدولية ذات الصلة، وأن يربطها في نهاية المطاف بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٤ – وأعرب برنامج البيئة عن استعداده لتحمل مسؤوليته إزاء العنصر البيئي من التقييم. وعلاوة على ذلك شرع المدير التنفيذي، عملا بالجزء الأول – ألف من مقرر مجلس الإدارة ١/٢٢[و]، بعملية تشاورية واسعة النطاق لتعزيز القاعدة العلمية للبرنامج. وأخيرا، أكد

البرنامج من جديد الأهمية القصوى لكفالة كون أساليب عمل التقييم البحري العالمي موثوق بها علميا وبارزة وهامة ومشروعة.

جيم - الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمكتب الهيدروغرافي الدولي[ز]

١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

١٥ - تدعم الفاو عملية تقييم البيئة البحرية العالمية الموصى بها وتعتزم الإسهام فيها. وأكدت من جديد ضرورة استخدام الآليات والإطارات القائمة لتجنب التكرار وأنه لا حاجة إلى إنشاء أي هيكل جديد. واعتبرت أن مهمة تقييم البيئة البحرية العالمية ينبغي أن تتم عن طريق زيادة فعالية التعاون بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وكفالة إدماج المبادرات والآليات الدولية الجارية إدماجا كاملا. وفي هذا الصدد، أكدت أنها، بالإضافة إلى تقاريرها المنتظمة والشاملة والمتعددة التخصصات المتعلقة بالموارد البحرية ومصائد الأسماك، وفرت لتقييم البيئة البحرية العالمية، معلومات عن مصائد الأسماك العالمية بواسطة نظم المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت من قبيل نظام المعلومات العالمي المتعلق بمصائد الأسماك ونظام رصد موارد مصائد الأسماك بوجه خاص، وكان هدفها هو إتاحة معلومات ذات جودة عالية بشأن رصد الموارد البحرية على الصعيد العالمي. وشكل نظام رصد موارد مصائد الأسماك شراكة بين المنظمات الدولية وهيئات مصايد الإقليمية والمعاهد العلمية الوطنية التي تتعاون في إطار اتفاق رسمي. وشددت الفاو أيضا على ما لأطلس الأمم المتحدة للمحيطات من أهمية وأولوية قصوى في أي عملية للإبلاغ في المستقبل.

١٦ - وأعربت الفاو عن اعتقادها بأن فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية له دور هام في التقييم العالمي للبيئة البحرية، بفضل ما لديه من خبرة في الاستعراض العلمي لحالة البيئة البحرية[ح]، وأقرت فريق الخبراء المشترك وأيدته بقوة باعتباره هيئة استشارية علمية مستقلة في منظومة الأمم المتحدة مؤهلة للاضطلاع بالمهام التالية من أجل التقييم العالمي للبيئة البحرية: (أ) توفير استعراض تقني وعلمي بشأن أنشطة التقييم المضطلع بها لرصد البيئة البحرية وأنشطة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وتقديم المشورة بشأن السبل الكفيلة بتحسين هذه الأنشطة وجعلها أفضل تكاملا وتنسيقا (دور استعراض الأقران)؛ (ب) تقديم استعراضات وتحليلات واستشارات علمية بشأن مواضيع/مسائل محددة تتصل بحالة البيئة البحرية، والبحث فيها، وحمايتها و/أو إدارتها (بناء على طلب)؛ (ج) تقديم إرشادات علمية وتقنية بشأن وضع تقييمات البيئة البحرية وإجرائها؛ (د) إدراج نتائج التقييمات الإقليمية والمواضيعية والدراسات العلمية التي تجريها وكالات الأمم المتحدة

وشركاؤها في إطار تقييم عالمي للبيئة البحرية؛ (هـ) العمل في خضم ذلك على تحديد المسائل الجديدة والناشئة ذات أهمية بالنسبة للحكومات والمنظمات الراعية فيما يتعلق بتدهور البيئة البحرية أو إدارتها.

١٧ - وينبغي أن تكفل آلية الإبلاغ العالمية أكبر قدر من التكامل والتآزر مع التقييمات الأخرى ومع غيرها من مبادرات الإبلاغ وبرامجه وآلياته وإطاراته. وقد حذرت الفاو من مغبة تطبيق نهج تجزيئي على التعاون بشأن المحيطات (الذي لا يشكل التقييم العالمي للبيئة البحرية إلا جانبا من جوانبه) إذ لا طائل من ورائه إذا لم تتوفر آلية تتيح لوكالات الأمم المتحدة أن تجتمع بصورة منتظمة وتناقش برامجها العامة بشأن المحيطات وتحدد القواسم المشتركة ومواضع الاختلاف وأوجه التطابق المحتملة والمشاريع المشتركة وما إلى ذلك.

٢ - المنظمة البحرية الدولية

١٨ - ارتأت المنظمة البحرية الدولية عموما أن آلية الإبلاغ المحددة للجنة التنمية المستدامة يمكن أن تشكل نموذجا للمبادرة الجديدة. فمن خلال هذه الآلية، قدمت اللجنة تقارير عن أنشطة عديدة في إطار متابعة الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وينبغي أن يكون بوسع آلية التقييم العالمي للبيئة البحرية أن توفر للمنظمة إطارا يمكنها من إبراز إنجازاتها في حماية البيئة البحرية من أنشطة النقل البحري والأنشطة البرية[ط].

٣ - اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية

١٩ - أشارت اللجنة الأوقيانوغرافية الدولية أن اجتماع بريمن أشاد كثيرا بما لوضع آلية لتقييم البيئة البحرية العالمية من آثار على إدارة شؤون البحار وحدد لها إطارا عاما يشتمل على مرحلتين مرحلة إقليمية وأخرى عالمية. وعكست التوصيات الصادرة عن هذا اجتماع توافقا واسعا في الآراء بين ممثلي المؤسسات الوطنية والحكومات والمنظمات والبرامج الإقليمية والعالمية. وبناء عليه، أوصت اللجنة بقوة باعتبار التوصيات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في اجتماع بريمن أساسا لتحديد طرائق إجراء التقييم العالمي للبيئة البحرية على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٤١/٥٧. ومن شأن عملية من هذا القبيل أن تفضي إلى إنشاء آلية لتحسين إدارة شؤون المحيطات من خلال مساعدة الدول على الاضطلاع بمسؤولياتها كأطراف في الاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تنوع المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقيات البحار الإقليمية، واتفاقية لندن لعام ١٩٧٢، وغيرها من الاتفاقيات.

٢٠ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي للجنة، خلال دورته الخامسة والثلاثين (٢٠٠٢)، القرار EC-XXV.3 المتعلق بإمكانية إنشاء آلية منتظمة للتقييم العالمي للبيئة البحرية الذي كلف فيه الأمين التنفيذي للجنة بالمهام التالية: (أ) العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من الشركاء ذوي الصلة على بحث إمكانية اضطلاع اللجنة بدور قيادي في برنامج التقييم، بما في ذلك تعبئة الأموال اللازمة عن طريق الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات المانحة، فضلا عن التعاون مع برامج التقييم العالمية الأخرى؛ (ب) تقديم تقرير إلى الجمعية العامة للجنة، في دورتها العادية المقبلة، عن تطور المسألة، بما في ذلك الآثار المالية والبشرية المترتبة على اضطلاع اللجنة بدور قيادي في برنامج التقييم. وتسليما منها بضرورة الربط بين العلوم ووضع السياسات وكفالة بناء القدرات بصورة مستمرة في البلدان النامية، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من التقييم، كلفت الجمعية العامة للجنة في دورتها الثانية والعشرين (٢٤ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣)، الأمين التنفيذي بمهمتين هما (أ) اتخاذ الترتيبات لضمان مساهمة لائقة للجنة وبرامجها في إعداد المقترحات المتعلقة بطرائق إجراء تقييم عالمي للبيئة البحرية، بما في ذلك إمكانية اضطلاع بدور طلائعي في إعدادها؛ و(ب) البحث، بالتعاون مع منظمات أخرى ذات صلة، عن موارد خارجة عن الميزانية، بما في ذلك الموارد اللازمة للجنة لدعم مشاركتها في أي عملية منتظمة للتقييم العالمي للبيئة البحرية، آخذا في الاعتبار ضرورة تأمين مشاركة البلدان النامية مشاركة نشطة[ي].

٢١ - ورأت اللجنة بأن المناقشات التي دارت في المجلس التنفيذي للجنة وفي إطار العملية الاستشارية غير الرسمية قد كشفت توافق آراء الدول الأعضاء بشأن عدم إمكانية ضمان تطبيق فعال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الاتفاقيات البيئية، التي سيشكل التقييم العالمي للبيئة البحرية آلية أساسية لتحسين إدارة شؤونها، إلا من خلال التعاون الوثيق بين مكونات منظومة الأمم المتحدة كافة وإدماج التجارب والخبرات القيمة بالوكالات المتخصصة. وفي هذا الصدد، وجهت اللجنة الانتباه إلى بعض التوصيات المعتمدة خلال اجتماع بريمن وتتمثل هذه التوصيات في: (أ) ضرورة توافر هيكل تنظيمي ومنهجي وإجرائي متعدد المستويات يقوم على الموارد ذات الصلة بالتقييم إن أمكن لكفالة إجراء التقييم العالمي للبيئة البحرية على نحو فعال وكفؤ ومستدام؛ (ب) وضرورة أن تكون لعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية صلة وصل مع الحكومات والهيئات الإقليمية والدوائر العلمية وأصحاب المصلحة. وشددت اللجنة أيضا على الترتيبات التنفيذية للتقييم العالمي للبيئة البحرية التي ينبغي أخذها في الاعتبار ومنها امتلاك جميع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة لزمام المبادرة؛ وضرورة إنشاء آلية عالمية للتنسيق، في إطار اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية

البيئة البحرية الذي من شأنه أن يستضيف نواة للأمانة؛ والاستخدام الأمثل للآليات الإقليمية وتعزيزها عند الاقتضاء.

٢٢ - وأعربت اللجنة عن إدراكها بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة تتوقع القيام بدور مباشر في التقييم، تمشيا مع دورها التقليدي في المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وإدارة شؤون المحيطات. ولذلك، ارتأت أنه من الضروري أن يقدم التقرير المتعلق بالتقييم العالمي للبيئة البحرية إلى الجمعية العامة وأن يتم إقرار العملية منذ البداية في اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى. وأخيرا، من شأن هذا التقييم أن يشجع على ابتكارات مؤسسية هامة لتحسين الترتيبات الحالية فيما يتعلق بإدارة شؤون المحيطات.

٤ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٢٣ - أعربت اليونيدو عن تأييدها لإنشاء آلية للتقييم العالمي للبيئة البحرية في إطار الأمم المتحدة تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وقد دأبت اليونيدو، منذ عام ١٩٩٠، على تقديم مساعدات تقنية وعلمية للبلدان الساحلية النامية إسهاما منها في الجهود الرامية إلى ضمان استدامة الموارد البحرية. وتعمل اليونيدو، بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية وغيرها من الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة، على توفير الإرشادات وبناء القدرات بشأن قضايا من قبيل إصلاح النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في إطار التنمية المستدامة باستخدام مفهوم النظم الإيكولوجية البحرية الواسعة وأحواض المياه العذبة التي تصب فيها وذلك باعتبارها موضوع اهتمام جغرافي في إدراج مسائل التغير. وقد أيدت اليونيدو عمل فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة وستسعى إلى كفالة مشاركة نشطة في الأفرقة العاملة حيث يمكنها أن تقدم، فضلا عن إسهاماتها العلمية والتقنية، إسهامات موضوعية مفيدة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

٥ - منظمة الصحة العالمية

٢٤ - سلمت منظمة الصحة العالمية بأن البيئات الساحلية والبحرية تكتسي أهمية بالنسبة، للوكالات المعنية بالصحة. وأعربت عن اقتناعها بما ”للتعاون المشترك بين الوكالات المتعددة“ من قيمة، لا سيما في مجالات من قبيل البيئة البحرية، التي تهم قطاعات عديدة وجهات مختلفة. وفي هذا الصدد، رحبت بمبادرة وضع آلية للتقييم العالمي للبيئة البحرية. وأشارت إلى أهمية الأنشطة التي يضطلع بها في إطار أطلس الأمم المتحدة للمحيطات وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية وبرنامج البحار الإقليمية. ورأت المنظمة أنه من المهم أخذ المبادرات الأخرى في الاعتبار والمواءمة بينها لدى وضع الطرائق الخاصة بإجراء التقييم العالمي للبيئة البحرية. وينبغي تبسيط الطرائق وضمان فعاليتها والتقليل

من حالات التكرار والاستناد إلى مواطن القوة لدى الشركاء المساهمين. وبوسع المنظمة أن تسهم في التقييم العالمي للبيئة البحرية من خلال إعداد تقارير على الصعيد العالمي عن تصريف المجارير في البيئة البحرية على سبيل المثال، رهنا بوضع طرائق مناسبة ومدى التوصل إلى خطة عمل متفق عليها، وضمن القيود المفروضة على الموارد.

٦ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٢٥ - أعربت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عن تأييدها لوضع آلية للتقييم العالمي للبيئة البحرية وقالت إنها ستساهم فيها من خلال برامجها ومن خلال الهيئات المشتركة بين الوكالات ونظم المراقبة (من قبيل النظام العالمي لرصد المحيطات)، وكذلك من خلال برنامج المراقبة العالمية للغلاف الجوي التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وذلك في مجالات تتصل بتصريف الملوثات في البحار وآثار التغيرات العالمية وغيرها من العمليات المتصلة بالغلاف الجوي على البيئة البحرية. وأكدت المنظمة من جديد دعمها لفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية باعتباره هيئة استشارية علمية متعددة التخصصات بإمكانها أن تعمل، حسب رأيها، كهيئة علمية أساسية لتقييم البيئة البحرية العالمية.

٧ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢٦ - أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها قد اختارت دعم عمليات التقييم العالمية لحالة البيئة البحرية من خلال توفير الخبراء لفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية الذي دأب بصورة دورية على الاضطلاع بتقييمات مستقلة للبيئة البحرية. واعتبرت آلية الفريق آلية مرضية لأغراض الوكالة إذ توفر التقييمات المتعمقة، التي يجريها الفريق بشأن جملة أمور منها زيادة استخدام النظائر الطبيعية التي من صنع الإنسان في علم المحيطات، إرشادات عملية موثوقا بها للوكالة، مما يساعدها على ضمان حماية البيئة البحرية واستخدامها استخداما مستداما.

٢٧ - لذا، اقترحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ما يتعلق بعملية إجراء التقييم العالمي المنتظم للبيئة البحرية، أنه ينبغي تعزيز الآليات القائمة والإطارات المنشأة، من قبل فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري، واستعمالها بشكل أكثر فعالية. وأشارت إلى أن فريق الخبراء خضع لاستعراض تقييمي حظي بدعم الوكالة تمخضت عنه خطة استراتيجية يمكن أن تشكل خريطة طريق للخروج بآلية معززة وأكثر فعالية لفريق الخبراء. وقد أيدت الوكالة الخطة الاستراتيجية وعرضت، دلالةً على التزامها القوي بها، استضافة المكتب الذاتي التمويل المقترح لفريق الخبراء في مختبرها للبيئة البحرية بموناكو. وبالنسبة إلى الوكالة، كان

من المناسب جعل مختبر البيئة البحرية الوحيد التابع للأمم المتحدة مقرا للمبادرة الجديدة الخاصة بفريق الخبراء أو لأي هيئة خَلَف تابعة للأمم المتحدة مكلَّفة بإجراء التقييم العالمي للبيئة البحرية. وألحت الوكالة على أن الطريق نحو التقييم العالمي للبيئة البحرية يجب أن يمر عبر الآليات والهياكل والخبرات الحالية، وأن يتواصل تحسينه عبر تعزيز التعاون بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وقد اكتسى هذا الأمر أهمية بالغة في فترة مرور منظومة الأمم المتحدة بوضع مالي عصيب. وأعربت الوكالة عن اعتقادها بأن من شأن استحداث آلية أو هيئة جديدة بالكامل دون الاستفادة من الجهود المبذولة حاليا التي نجحت في إجراء أحدث التقييمات البحرية، أن يكون تكرارا لعمل سابق ويؤدي إلى نتائج عكسية.

٨ - المكتب الهيدروغرافي الدولي

٢٨ - أقر المكتب الهيدروغرافي الدولي بأن وضع عملية للتقييم العالمي للبيئة البحرية مهمة شاقة. بيد أنه أعرب عن التزامه بالإسهام في هذا الجهد ضمن مجال اختصاصه. وأشار إلى أن حالة جمع البيانات الهيدروغرافية وتعهدها عنصر أساسي في أي تقييم للبيئة البحرية. وقد أنشأ مسح هيدروغرافي أُجري وفقا لمقاييس محددة بأحكام وضعها المكتب، إطارا جيوفضائيا يمكن الاستعانة به لوضع قائمة مرجعية بسائر أنشطة الجمع والتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، بالإمكان ربط العديد من القياسات المطلوبة في المسح الهيدروغرافي مباشرة بعناصر أخرى من عناصر تقييم البيئة البحرية كالموائل أو الموارد البحرية. وكان إجراء تقييم لمدى كفاية الخرائط الملاحية، من حيث التغطية الجغرافية والدقة في استخدامها، مؤشرا فعالا على الصحة البحرية لدولة ساحلية. فتوافر الخرائط الملاحية الحديثة يعزز سلامة الملاحة ويشجع التجارة البحرية الاقتصادية والسفر لغرض الاستجمام والسياحة. وفي هذا الصدد، يعتقد المكتب أن التقييمات المنتظمة للهيكل الأساسي لمعلومات السلامة البحرية في منطقة ما، وجمع الكافي لبياناتها الهيدروغرافية وتوافر المعلومات والخدمات الملاحية الحالية، تشكل جميعها مقاييس هامة للرعاية الجيدة ببيئتها البحرية.

دال - الآلية المشتركة بين الوكالات: فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري

٢٩ - لاحظ فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري أنه الفريق الوحيد القديم العهد المشترك بين الوكالات الذي يسدي إلى منظومة الأمم المتحدة المشورة الخاصة بالتقييم والحماية المتعلقين بالبيئة البحرية، مدعوما في ذلك بثماني هيئات تابعة للأمم المتحدة ومتمتعا بخبرة واسعة في تقييم البيئة البحرية الذي يدخل في صلب عمله ومهامه. لذا كان فريق

الخبراء في موقع مثالي يسمح له بالاضطلاع بدور كبير في عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية.

٣٠ - وسلّم فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري أن المصداقية وجدوى العمل والمشروعية هي سمات أساسية للتقييمات الفعالة. وقد وضع خطة استراتيجية لإعادة هيكلة عضويته وممارساته في العمل وأنشطته بهدف الاستفادة من مواطن القوة التي لديه في تلك المجالات. ومن العناصر البارزة لهذه الاستراتيجية: (أ) قيام الحكومات والمنظمات الإقليمية والهيئات العلمية ومجموعات أخرى فضلا عن المنظمات الراعية التابعة للأمم المتحدة بتعيين خبراء في مجموعة تابعة لفريق الخبراء؛ (ب) ووضع آليات لتلك المجموعات كي تقترح وترعى مشاريع فريق الخبراء؛ (ج) وتوفر آليات لجميع خبراء المجموعات للمشاركة في أنشطة فريق الخبراء؛ (د) والتشاور المنتظم مع المستعملين في تصميم وتنفيذ أنشطة فريق الخبراء؛ (هـ) واتخاذ تدابير تكفل سهولة استخدام عمليات الإبلاغ التي يقوم بها فريق الخبراء والتعريف بتلك العمليات؛ (و) والفصل بين العملية العلمية وعملية المشورة المتعلقة بالسياسات في نهج موازي للنهج المزدوج التي ورد وصفها في تقرير حلقة عمل بريمن عن التقييم العالمي للبيئة البحرية. وقد وافق فريق الخبراء على النهج الممتدة على ثلاث سنوات والتي حظيت بالتأييد في اجتماع بريمن. إلا أنه وضع مخططا معدلا يعتقد أنه يبين كيفية مشاركته بأفضل طريقة ممكنة، وقدَّم أيضا مقترحات تدعو إلى مواصلة تطوير هذه العملية (انظر المرفق الثالث: الأشكال البيضوية تشير إلى المساهمات المحتملة لفريق الخبراء).

٣١ - ورأى فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري أنه مؤهل بشكل خاص للاضطلاع بدور قيادي داخل الفريق العلمي العالمي في ما يتعلق بالتقييم العالمي للبيئة البحرية. ويرى أنه ينبغي لهذا الفريق التركيز على تصميم الجوانب العلمية لهذا التقييم في الرحلة الأولى. وتحقيقا لهذه الغاية، كان من الأساسي بدء العملية العالمية بمشاورات واسعة بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك إشراك علماء مشاركين في المرحلة الثانية من التقييمات الإقليمية والوطنية، بغية المساعدة في كفالة جدوى الأسئلة التي يطرحها التقييم والمؤشرات المستخدمة، على المستويين الإقليمي والوطني، وإعطاء توقعات واقعية بشأن خطة التقييم العالمي. وسيجمل الفريق العلمي العالمي في المرحلة الثالثة التقييمات العلمية الإقليمية بغية الخروج بتقييم علمي عالمي. وينبغي لاستعراضات السياسات الإقليمية، إلى جانب التقييم العلمي العالمي، أن تثري استعراض السياسات العالمية عوض التقييم العلمي العالمي.

٣٢ - وفي إمكان فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري أن يستفيد من مجموعة الخبراء التي لديه لا في ما يتعلق بالفريق العلمي العالمي فحسب بل حتى في الخبرة

المتخصصة في قضايا قطاعية وتقنية محددة. وقد واصل تقديم المشورة إلى منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه القضايا التي يعكف عليها حاليا عدد من الأفرقة العاملة. وينبغي لتلك القدرة على تقديم تقييمات مواضيعية متعمقة أن تعود بالفائدة على عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية. وقد فهم فريق الخبراء أن الدور الذي سيضطلع به الفريق العلمي العالمي سيندرج في إطار عملية أوسع نطاقا. وبالإضافة إلى أداء دور قيادي محتمل في الفريق العلمي العالمي في المرحلتين الأولى والثالثة، استقر رأي فريق الخبراء على أنه ينبغي له أن يشارك على المستويات الأخرى من التقييم العالمي للبيئة البحرية بغية كفالة تحقيق الربط الضروري بالعملية ككل.

٣٣ - بيد أن خبرته لا تؤهله للاضطلاع بدور قيادي في المرحلة الثانية: التقييمات الإقليمية أو بناء القدرات أو تحليل السياسات. ففيما يتعلق بهذه العناصر، من الأنسب له الاضطلاع بدور تكميلي في توفير المعلومات والإيضاح والمشورة وغير ذلك من الإسهامات، عند الطلب. ولدى الاضطلاع بدور كهذا، سيسعى فريق الخبراء إلى التعاون مع آليات أخرى. ففي المرحلة الثانية من التقييمات الإقليمية مثلا، سيجد فريق الخبراء نفسه متعاونا في أداء دور داعم مع آليات من قبيل التقييم العالمي للمياه الدولية وتوقعات البيئة العالمية وتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية والمنظمات القطاعية ومنظمات البحار الإقليمية، فضلا عن هيئات وآليات أخرى ذات خبرة بالتقييمات الوطنية.

٣٤ - واستنادا إلى خبرته السابقة بالتقييمات العالمية، اعتبر فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري، أن التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية سيكشف حتما عن أوجه تنافر وثغرات وغير ذلك من أوجه القصور في التقييمات الإقليمية التي تجرى لأغراض التقييم العالمي، إلا أنه رأى أن اتّباع عملية عادية كالتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية هو الطريقة الأفضل لحل تلك المشاكل، بالنظر إلى أن أحد أهم خصائصها هو طابعها المنتظم أو الدوري. وسيكون من الأساسي أن يتضمن التقييم العالمي للبيئة البحرية خاصية جديدة هي الاستعراض المتواصل للعملية بهدف توفير قنوات للاطلاع على الأصداء بين المستويين الإقليمي والعالمي وداخل كل منهما لدى انتهاء الدورة. ومن شأن هذا الاستعراض أن يشكل العنصر الأهم في عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية في بناء القدرات الوطنية والإقليمية والعالمية على تحسين الحكم المتعلق بالمحيطات. ويمكن لفريق الخبراء أن يسهم في عملية الاستعراض إلى جانب شركاء آخرين في التقييم العالمي للبيئة البحرية.

٣٥ - واقترح فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري امتداد الدورة الكاملة للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية على فترة خمس سنوات تقريبا. ففي الحالات المثالية

يستغرق عنصر التقييم العلمي لكل دورة، وهو الجزء الذي ينتقل بالعملية من الخطة العالمية إلى التقييم العالمي (انظر المرفق الثالث)، فترة سنتين إلا أنه قد يستلزم نحو ثلاث سنوات للدورة الأولى. وينبغي القيام باستمرار بتطبيق عناصر أخرى من عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية تشمل عملية الاستعراض، والبناء المباشر للقدرات وتقييمات مواضيعية داعمة عند الاقتضاء.

٣٦ - ومن الواضح أن التقييم العالمي للبيئة البحرية سيستلزم الأخذ بآلية التنسيق العالمية الواردة في المرفق الرابع من تقرير حلقة عمل بريمن. وقد اقترح فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحري أن تضطلع بهذا الدور الهيئاتُ التابعة للأمم المتحدة والتي أُنيطت بها مسؤوليات متصلة بالبيئة البحرية، وذلك من خلال التعاون الملائم القائم بين الوكالات. ولم يرَ فريق الخبراء أن من المناسب له الاضطلاع بهذا الدور بيد أنه اعتبر أن من الأساسي ربط دوره العلمي بشكل وثيق بآلية التنسيق العالمية. وكانت المنظمات الراعية لفريق الخبراء بصدد القيام بخطوات ملموسة لإنشاء مكتب مركزي لفريق الخبراء على نحو ما يدعو إليه مشروع الخطة الاستراتيجية. ومن شأن هذا المكتب أن يوفر آلية قائمة مناسبة سواء لدعم الدور العلمي الذي يؤديه فريق الخبراء في التقييم العالمي للبيئة البحرية أو لربط العناصر العلمية بآلية التنسيق العالمية الأوسع نطاقا.

هاء - أمانات الاتفاقيات[ن]

١ - اتفاقية التنوع البيولوجي

٣٧ - أعربت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي عن دعمها للتقييم العالمي للبيئة البحرية. وعلى غرار المجيبين الآخرين، أرادت اتفاقية التنوع البيولوجي تسليط الضوء على ضرورة إنشاء عمليات تآزر مع عمليات التقييم الجارية الأخرى ذات الصلة مثل التقييم العالمي للمياه الدولية وتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية. ولمواجهة احتياجات تقييم الاتفاقية، ينبغي أن يقيم التقييم العالمي للبيئة البحرية التنوع البيولوجي على مستوى النظم الإيكولوجية والأنواع والجينات. كما يمكن أن يوفر التقييم المتكرر على فترات منتظمة معلومات قيمة عن التقدم المحرز في تحقيق هدف تقليل اندثار التنوع البيولوجي بشكل ملحوظ بحلول عام ٢٠١٠، كما هو في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية[س] وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وعندها يمكن أن تقدم هذه المعلومات بصيغ إبلاغ مختلفة تستهدف الإيفاء بالاحتياجات الخاصة لمختلف فئات المتعاملين على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٣٨ - وأفضل طريقة لقياس التقدم المحرز، ربما تكون عن طريق اتباع نهج يستند إلى المؤشرات، يمكن أن يشكل جزء من التقييم العالمي للبيئة البحرية على الأقل. وفي هذا

الصدد، يمكن إقامة روابط مع أعمال الأمانة العامة الحالية المتعلقة بالمؤشرات. وبإدماج هذه المكونات في التقييم، يمكن أن يزود التقييم العالمي للبيئة البحرية الأمانة بمعلومات هامة عن آثار تنفيذ برنامج عمل اتفاقية في مجال التنوع البيولوجي البحري والساحلي.

٢ - اتفاقية لندن لعام ١٩٧٢ (المنظمة البحرية الدولية)

٣٩ - أكدت اتفاقية لندن دعمها لعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية، مشيرة إلى أنها، كاتفاقية مكتملة، لديها معلومات هامة تقدمها في شكل مبادئ توجيهية، وتقارير تقييم ورصد، وما إلى ذلك من المسائل التي يمكن تجميعها وتقديمها إلى أي آلية تنسيق منشأة للتقييم العالمي للبيئة البحرية. وأشارت أمانة اتفاقية لندن لعام ١٩٧٢، في ورقة عملها عن التقييم العالمي للبيئة البحرية[ع]، إلى أن من بين ١٨٨ عملية تقييم بحثت في الدراسة الاستقصائية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، كان نشاط المنظمة البحرية الدولية الوحيد الذي أدرج هو برنامج الـ Globallast. وبالنظر إلى غرض التقييم العالمي للبيئة البحرية والثغرات المواضيعية والجغرافية، حددت اتفاقية لندن مساهمتها المحتملة عن طريق استعراض ''مبادئها التوجيهية الخاصة بالنفايات وغيرها من المواد التي يمكن بحث مسألة إغراقها'' باستخدام معايير برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة وهي: الجغرافيا والانتظام وفعالية التكلفة والمشروعية والمصداقية والاستدامة والسمات البارزة.

٣ - اتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة

٤٠ - أيدت أمانة رامسار إنشاء التقييم العالمي للبيئة البحرية بتأكيد أهمية الأطراف المساعدة في تقييم وضع المحيطات والمناطق الساحلية واتجاهاتها وتقديم تقارير عنه، ولا سيما في الأراضي الرطبة البحرية الساحلية. وتعرف اتفاقية رامسار هذه المناطق بأنها تشمل مياه بحرية ضحلة دائمة؛ وشُعب مرجانية؛ وشواطئ بحرية صخرية؛ ومياه مصاب الأنهار؛ وبحيرات مياه عذبة ساحلية؛ ونظم هيدرولوجية جوفية وما إلى ذلك. وترى الأمانة أنه ينبغي تشجيع استخدام نظم المعلومات الجغرافية البسيطة لمقارنة البيانات التاريخية المتعلقة باندثار المواطن وتجزئتها واستعادتها وما إلى ذلك.

٤١ - وتعتقد أمانة رامسار اعتقادا راسخا أن التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية لا بد أن يحدد اختيار أولي لمؤشرات رئيسية يسهل رصدها على الصعيدين الوطني والإقليمي ولا تكون مكلفة للغاية حتى يمكن للتقييم أن يحقق أهدافه في حدود معقولة. وينبغي أن تتفق الدول والمنظمات على هذه المؤشرات حتى يمكن قياس الاتجاهات أيضا. أما فيما يتعلق بمساهمتها في عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية، أشار مكتب رامسار إلى أنه يمكن أن يوفر

تحليلا للتغيرات التي تحدث في السمة الإيكولوجية وفقا للمعلومات التي يقدمها الأطراف في الاتفاقية وكذلك معلومات إيكولوجية واجتماعية اقتصادية عن جميع مواقع رامسار المتاحة في قاعدة بيانات رامسار.

٤٢ - ويعتبر عرض رامسار لشبكة علمائها من خلال فريق الاستعراض العلمي والفني المكون من ممثلين من جميع المناطق الجغرافية ويتمتعون بمجالات خبرة متنوعة، عرضا ذا أهمية خاصة. ويقوم الفريق الحالي في الوقت الراهن بإصدار مجموعة من المؤشرات للأراضي الرطبة البحرية والساحلية، ستعمم من أجل تشاور أوسع نطاقا. وفي ذلك الصدد، ترى رامسار أنه ينبغي استكشاف سبل التعاون وتبادل المعلومات بين فريق الاستعراض العلمي والفني وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية. وأكد مكتب رامسار تأييده لإنشاء فريق خبراء جديد مشترك معني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية وعرض أن يصبح شريكا فعالا في حدود إمكانياته المالية.

٤٣ - وأخيرا، عرضت رامسار، فيما يتعلق ببناء القدرات، أن تسعى لإدراج بعض التدريب والمعلومات عن عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية في جميع عمليات التدريب. وأن تسمح لشركائها من المنظمات مثل الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة والمنظمة الدولية المعنية بحياة الطيور والأراضي الرطبة باستخدام الفرص الخاصة بها لتوفير التدريب.

واو - المنظمات الحكومية الدولية العالمية خارج منظومة الأمم المتحدة[ف]

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٤٤ - أوضحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنها تقوم بإجراء عمليات تقييم للآراء لتقييم الأداء البيئي للبلدان الأعضاء، فيما يتعلق بمجموعة من المسائل البحرية (حماية البيئة البحرية من التلوث، وإدارة الموارد البحرية الحية وما إلى ذلك). وتعتمد في قيامها بذلك على عمليات التقييم الإقليمية القائمة (مثل البيانات من هيئات مراقبة موانئ الدولة، ومنظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية، وبرامج البحار الإقليمية) بالإضافة إلى البيانات المتاحة من البلدان الأعضاء. وتنظر عمليات التقييم هذه بصورة منتظمة في الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية من المسائل (من بينها، المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة، وفي التنمية الإقليمية). وتشير المنظمة إلى مصائد الأسماك بوصفها نشاطا اجتماعيا واقتصاديا أساسيا لكثير من المجتمعات المحلية الساحلية، ولا سيما في البلدان النامية. وبما أن مصائد الأسماك تعتمد بشكل كبير على حالة البيئة البحرية سيتم الترحيب بإنشاء نظام إبلاغ عالمي يشمل أيضا الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ولا يملك العديد من أعضاء المنظمة

نظما لجمع البيانات شاملة ومفصلة بالقدر الذي يمكنها من تغطية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من قطاعها الخاص بمصائد الأسماك. وستكون الخطوة الأولى ضمان قدر كاف من بناء القدرات في البلدان المتقدمة والنامية على السواء بشأن الإبلاغ عن البيانات الاجتماعية والاقتصادية، بدءا بالاتفاق على معايير عامة وبيانات لأغراض الإبلاغ. وينبغي مراعاة أعمال منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خلال مشاركتهما في تنسيق الفرقة العاملة المعنية بإحصائيات مصائد الأسماك.

زاي - المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية[ص]

١ - الاتحاد الأوروبي

٤٥ - أكد الاتحاد الأوروبي مجددا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وعند التزامه بأحكام قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧، أنه قد قبل الالتزام بعملية دورية للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية في إطار الأمم المتحدة، اعتمادا على عمليات التقييم الإقليمية الموجودة. وعلاوة على ذلك، تعهدت اللجنة، في بيان اللجنة الأوروبية لعام ٢٠٠٢ الموجه إلى المجلس والبرلمان المعنون: ''نحو إيجاد استراتيجية لحماية وحفظ البيئة البحرية''، ''بأداء دور فعال في عملية بدأها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة للبيئة تهدف إلى إنشاء عملية دورية لتقييم حالة البيئة البحرية على النطاق العالمي''[ق]. وأيد الاتحاد الأوروبي عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، إذ أنه ملتزم للغاية بإدماج المسائل البيئية في جميع سياساته ذات الصلة، تمشيا مع استنتاجات رئاسة المجلس الأوروبي ليومي ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٤٦ - ويرى الاتحاد الأوربي ضروريا أن يكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور رئيسي في هذه العملية بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة على السواء. وأشار إلى أن أعمال الرصد والتقييم التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مجالات منها برامج البحار الإقليمية واتفاقات البحار الإقليمية الأخرى تعتبر بلا شك أحد مواطن قوته. وألح الاتحاد على ضرورة عدم إنشاء هياكل جديدة إذا كانت ثمة هياكل قائمة وأهمية إشراك أصحاب المصلحة الإقليميين ودون الإقليميين ذوي الصلة. وفي ذلك السياق، تقوم اللجنة الأوروبية بتطوير عملية متكاملة خاصة بها لتقييم البيئة البحرية وذلك للمساعدة الاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي.

٢ - الوكالة الأوروبية للبيئة

٤٧ - أشارت الوكالة الأوروبية للبيئة إلى أنها شاركت في المراحل الأولية لمناقشات التقييم العالمي للبيئة البحرية في اجتماع بريمن، وأبرزت الخيارات المختلفة لعمليات التقييم التي

تتراوح ما بين عمليات التحليل العلمي المفصلة الكبيرة الحجم والتقارير الموجزة القصيرة والمفهومة بصورة عامة. وأكدت الوكالة على الاختلاف الواسع في توافر البيانات والقدرات التقنية من منطقة إلى منطقة. غير أن في أوروبا تتوافر البيانات بقدر كبير كما أن احتمالات دعم إنشاء عملية دورية للإبلاغ عن البيئة البحرية جيدة للغاية. وبصفة خاصة، تضع الوكالة، مجموعة أساسية من المؤشرات البيئية التي تغطي النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بمصائد الأسماك، بالتعاون مع منظمات مصائد الأسماك الإقليمية. وقد عرضت جميع أعمالها الخاصة بجمع البيانات وتقييمها للاستفادة منها في عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية. وأشارت إلى حالة تقارير البيئة الأخيرة عن بيئة أوروبا، التي تغطي البيئة البحرية والنظم الإيكولوجية(ر).

٤٨ - واقترحت الوكالة أن يهدف التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية إلى إجراء عمليات تقييم كل خمس سنوات مع تغيير المحور المواضيعي ولكن بتغطية عالمية ويمكن الاعتماد على الوكالة في توفير بيانات جيدة ومتسقة بدل بيانات البحث المخصص ولكن هذه البيانات لا تتعلق إلا بالمناطق الساحلية. أما بالنسبة لمياه المحيطات المكشوفة وبيئة البحار العميقة، فقد يشكل فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية أفضل هيئة للقيام بهذا التقييم مع المنظمات العلمية الأخرى.

٣ - جدول أعمال القرن ٢١ لمنطقة بحر البلطيق

٤٩ - أشارت هيئة جدول أعمال القرن ٢١ لمنطقة بحر البلطيق، فيما يتعلق بمساهمتها، أنها تجري حاليا أنشطة إبلاغ وتقييم تتعلق بالتنمية المستدامة في منطقة بحر البلطيق. ولتفادي الازدواجية في الجهود المبذولة، استندت تلك الأنشطة جزئيا إلى العمل الذي تم في المحافل الدولية الأخرى، بما في ذلك، عدة أعضاء من هيئة جدول أعمال القرن ٢١ لمنطقة بحر البلطيق نفسها، ومن بين أعضائها البارزين: لجنة هلسنكي واللجنة الدولية لمصائد أسماك بحر البلطيق، والمنظمات الحكومية الدولية المتخصصة التي تعمل في منطقة بحر البلطيق وتتعامل مع البيئة البحرية.

حاء - منظمات مصائد الأسماك الإقليمية(ش)

١ - لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري

٥٠ - أشارت اللجنة إلى أنه فيما يتعلق بالأرصدة السمكية، تعمل منظمة الأغذية والزراعة وهيئات مصائد الأسماك الإقليمية على إنشاء نظام رصد لموارد مصائد الأسماك من شأنه أن يقدم تقريرا شاملا عن حالة الأرصدة السمكية. ولذلك، تعتقد اللجنة أن النظام ينبغي أن يشكل الأساس بالنسبة للإبلاغ العالمي عن الأرصدة السمكية. وبما أن منظمات إدارة مصائد

الأسماك الإقليمية الأخرى قد جمعت معلومات مماثلة، فإن أسلوب الإبلاغ عن معلومات غير مدرجة في النظام قد يكون عن طريق الاتصال المباشر بتلك المنظمات.

٢ - لجنة الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ

٥١ - أشارت اللجنة إلى أن هدفها حفظ الأنواع البحرية النهرية السرء (سمك سليمان في المحيط الهادئ) في أعالي بحار شمال المحيط الهادئ، في إطار اتفاقية حفظ الأنواع البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ. وهكذا، تجري اللجنة عمليات تقييم لحالة سمك سليمان في المحيط الهادئ التي يمكن أن تسهم بدورها في التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

طاء - المنظمات غير الحكومية

١ - منظمة إحصاء الأحياء البحرية

٥٢ - اعترفت منظمة الأحياء البحرية بالحاجة إلى جرد عالمي بشأن أحياء المحيطات في عام ١٩٩٧ وجدواها. وشاركت في اجتماعي ريكيجافيك وبريمن وهي المحرر البيولوجي لأطلس الأمم المتحدة عن المحيطات. وهدف الإحصاء هو إجراء تعدد شامل وسهل للتنوع البيولوجي في المحيطات بحلول عام ٢٠١٠. وترى منظمة الإحصاء أن تقريرها والأساليب الفنية المستخدمة في إصداره يمكن استخدامها قاعدة ونموذجا لعمليات التقييم المستقبلية وأن يصبح نظام المعلومات البيلوغرافية من المحيطات الخاص بها إرثا مستمرا. وترغب منظمة إحصاء الأحياء البحرية في مضاعفة قيمة برنامجها الجاري عن طريق تقديم المساعدة لعمليات التقييم المستقبلية لحالة البيئة البحرية.

٢ - المعهد الدولي للمحيطات

٥٣ - يرى المعهد أنه يستطيع أن يصدر تقارير التقييم العالمي للبيئة البحرية للجمعية العامة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بتكلفة مخفضة وبدرجة من الاستقلال، إذ ستحتوي التقارير على مجموعة واسعة من المعلومات والآراء وسيكون من الصعب بالنسبة للأمم المتحدة أن تصدرها بالنظر إلى القيود الحالية. وسيتصل المعهد، في مقترحه، بالوكالات الهامة وبعض الخبراء لوضع خطة عمل ومواضيع واقتراح ميزانية وآلية تمويل.

٣ - عملية مراقبة الشعاب المرجانية

٥٤ - لاحظت عملية مراقبة الشعاب المرجانية أنها الشريط الأساسي للشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية والمبادرة الدولية للشعاب المرجانية والمعيار العالمي الوحيد لرصد الشعاب المرجانية. وبياناتها متاحة بصورة طوعية للشركاء، وعملية مراقبة الشعاب المرجانية بصدد إنشاء على الشبكة العالمية نظام استشاري يوفر في إطاره المشورة الخبراء ويمكّن الأفرقة من الحصول فورا على ردود الفعل على نتائج الدراسات الاستقصائية التي يقومون بها. وتتعاون

عملية مراقبة الشعاب المرجانية منذ عهد طويل وبصورة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال رصد الشعاب المرجانية والتدريب في هذا المجال، فضلا عن الإدارة القائمة على الإفادة من العلوم. وأبرزت عملية مراقبة الشعاب المرجانية تقريرها الأخير المعنون ''الأزمة العالمية للشعاب المرجانية - الاتجاهات والحلول'': ١٩٩٧-٢٠٠١، استنادا إلى خمس سنوات من جمع المعلومات.

٤ - الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية

٥٥ - شدد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية على أن تشمل خطة التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية النطاق الشامل وفقا لما حددته حلقة عمل ريكيافيك، أي أن تشمل النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية ومصبات الأنهار المرتبطة بها، بما في ذلك المدخلات من مستجمعات المياه والترسب الجوي، وحبذ الاتحاد استخدام نهج واسع النطاق بالنسبة للنظم الإيكولوجية والنهج الوقائي. أما بالنسبة للطرائق المحددة، وافق الاتحاد على أن وضع تصميم عالمي ينبغي أن يكون الخطوة الأولى بالنسبة للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. ومن الضروري جدا التمييز بوضوح بين الاستعراضات العلمية والتقييمات الواسعة النطاق التي تركز على الآثار التي تترتب على السياسات ووضع التوصيات المتعلقة بالسياسات، وينبغي أن تدرج صراحة تقييمات الجوانب الاجتماعية الاقتصادية لحالة البيئة البحرية في نطاق وطرائق أي خطة للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. وبناء على ذلك، قد يكون من الممكن أن تحدد الخطة أن تتضمن التقارير الإقليمية بيانات ومعلومات اجتماعية واقتصادية تتصل بتدهور ظروف البيئة البحرية وما يترتب على ذلك من آثار في الرفاه الإقليمي، وهي عناصر يمكن اقتراح إدراجها في التصميم العالمي. وقد يتمثل التوسع في عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية المزيد في توليف تقييمات إقليمية لمدى فعالية الاستجابات التقنية والمتصلة بالسياسات التي تم العمل بها. وأشار الاتحاد إلى أن تحسين القدرة على الصعيدين الوطني والإقليمي يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لتحقيق فعالية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. ورأى أن عملية الحصول على ردود الفعل على التقييم العالمي للبيئة عالميا/إقليميا، وتدعيم الشبكات بين الخبراء وأصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي والتقارير التي قد تنشأ عن العملية من شأنها أن تؤثر بصورة إيجابية في بناء القدرة على المستويين الوطني والإقليمي. إلا أنه مما يتسم بأهمية حيوية هو توفير التمويل لدعم مشاركة الخبراء من البلدان النامية، لا سيما في المراحل العالمية لعملية التقييم؛ وينبغي أن تشمل هذه المشاركة الأفرقة العاملة المتخصصة. وأيد الاتحاد فكرة المشاركة والشراكات الواسعة النطاق في التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. وفي الختام، وجه الاتحاد الانتباه إلى أن عملية جميع البيانات وتقييمها من جانب مجموعة واسعة من الأفراد والمعاهد والمنظمات يشكل تحديا فيما يتعلق بتحقيق

التكامل دعما لعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية. وقد يشكل فريق الخبراء المشترك الجديد المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية حجر الزاوية لمختلف الوكالات وآلية التنسيق للتقييم العلمي، بما يمثل عنصرا من آلية مركزية جديدة لتنسيق التقييم الواسع النطاق والتقرير المتصل بالسياسة العامة.

الحواشي

(أ) تقارير ودراسات فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية رقم ٧٠، ٢٠٠١.

(ب) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/58/25)، المرفق.

(ج) انظر المرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/56/75)، المرفق.

(د) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 وتصويبات)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(هـ) انظر موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية: www.unep.org/DEWA/water/MarineAssessment.

(و) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/58/25)، المرفق.

(ز) أعرب البنك الدولي عن اهتمامه ولكن لم يتقدم بأي اقتراح بشأن طرائق عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

(ح) نشر فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العملية لحماية البيئة البحرية خمسة تقارير هامة تتصل بحالة البيئة البحرية: ''استعراض صحة المحيطات''، تقارير ودراسات، رقم ١٥؛ ١٩٨٢'' حالة البيئة البحرية تقارير ودراسات رقم ٣٩؛ ١٩٩٠؛ مبادئ توجيهية للتقييم البيئي البحري، تقارير ودراسات، رقم ٥٤؛ ١٩٩٠ ''بحر من المتاعب''؛ تقارير ودراسات، رقم ٧٠، ٢٠٠١ و ''حماية المحيطات في المصادر البرية والأنشطة التي تسيء إلى نوعية وأوجه استخدام البيئة البحرية والساحلية وما يرتبط بها من مياه عذبة'' تقارير ودراسات، رقم ٧١، ٢٠٠١.

(ط) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن مساهمة المنظمة البحرية الدولية، انظر الرد من اتفاقية لندن (١٩٧٢)، الجزء ثانيا – هاء، الفقرة ٣٩.

(ي) قرار جمعية اللجنة الحكومية الدولية للمحيطات ٢ (د – ٢٢).

(ك) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقائع حلقة عمل تقنية لإنشاء عملية عادية للتقييم العالمي للبيئة البحرية، بريمن، ألمانيا، ١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢، المرفق التاسع؛ ''عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية نموذج ناشئ تقترحه الحكومات والمؤسسات والمنظمات الوطنية UNEP/GC.22/2/Add.5، الفقرة ٥٧.

(ل) انظر UNEP/GC.22/2/Add.5.

(م) المرجع نفسه.

(ن) اقترحت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مساهمتها أن تجربتها فيما يتعلق بمسائل الإبلاغ ونقل المعلومات قد تكون مفيدة لممارسة الإبلاغ التي يضطلع بها التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

(س) المقرر VI/26، المرفق الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في الاجتماع العادي السادس (نيسان/أبريل ٢٠٠٢).

(ع) ”مساهمة ممكنة من اتفاقية لندن في عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية“ LC/SG 26/WP.3.

(ف) أعربت مجموعة الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والوكالة الدولية لتطوير المعلومات البيئية وأمانة الكمنولث عن اهتمامها إلا أنها لم تتقدم بأي اقتراح بشأن طرائق عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

(ص) أعرب مجلس أوروبا عن اهتمامه بالتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية إلا أنه أوضح أن أنشطة التقييم العادية مناطة بوكالة البيئة الأوروبية.

(ق) وثيقة لجنة الاتصالات الأوروبية COM (2002) 539, archim 23، الفقرة ٨٤.

(ر) سيصدر التقرير عن حالة البيئة في عام ٢٠٠٥ وسيكون متاحا على موقع وكالة البيئة الأوروبية؛ بالنسبة للسواحل والبحار: http://themes.eea.eu.int/Sectors_and_activities/fishery/reports/indicators؛ بالنسبة لمصائد الأسماك: http://themes.eea.eu.int/Sectors_and_activities/fishery/reports/indicators

(ش) لم تتقدم باقتراح بشأن طرائق التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية أي من لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف أو اللجنة الدولية لصيد الحيتان أو لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

(ت) الموجز التنفيذي للتقرير متاح على موقع عملية مراقبة الشعاب المرجانية على الشبكة العالمية: www.reefcheck.org/reexecsumm.pdf.

المرفق الثالث

مقترح فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية بشأن عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية

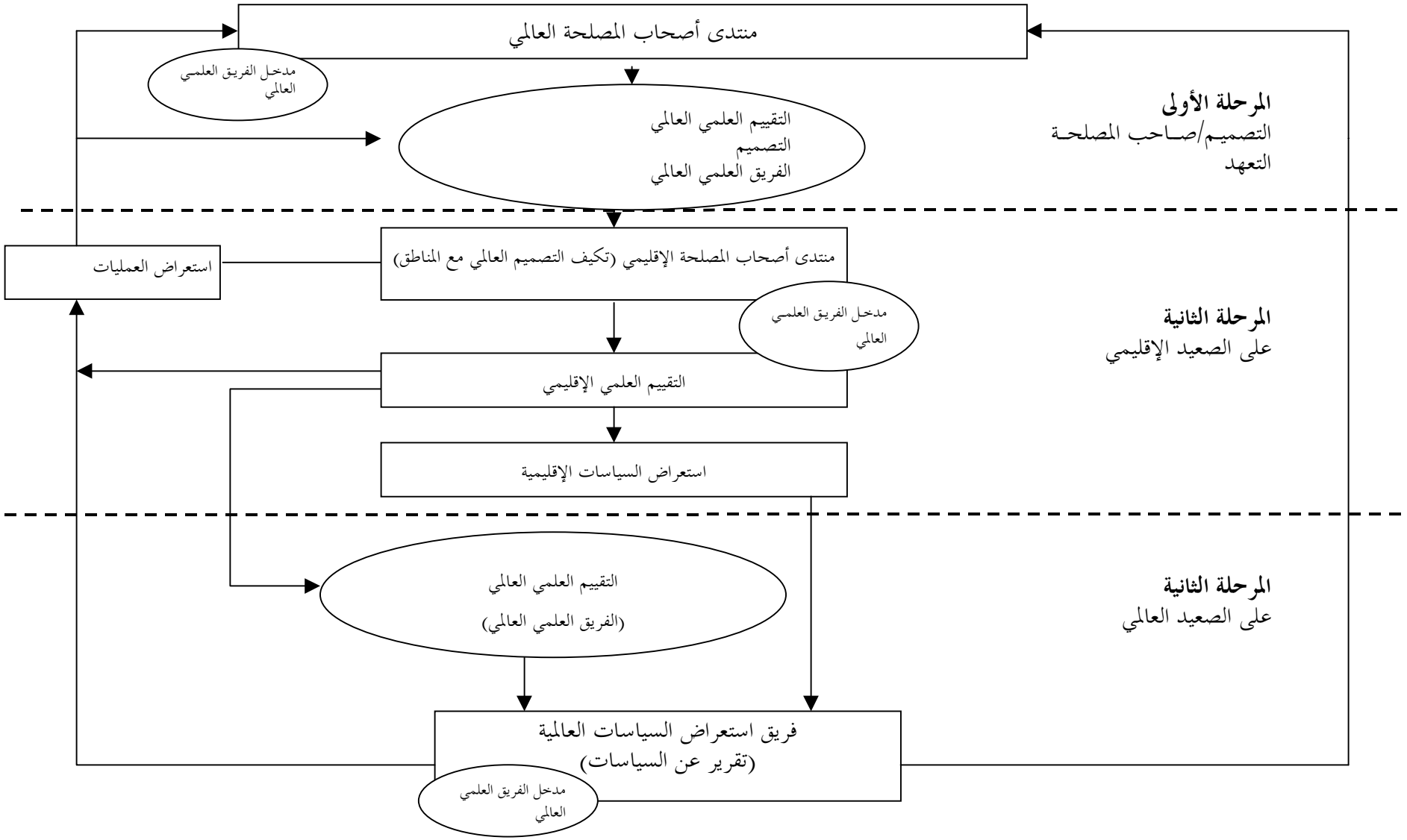

المرفق الرابع

نهج الشراكة النموذجي للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية الذي ينتهجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة